الفصل الثاني

أصول النحو خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين

المبحث الأول

القياس

عندما نتغلغل مع الزمن من منتصف القرن الثاني إلى أواخر القرن الثالث الهجريين نجد للقياس تطورًا ونشاطًا أكبر من ذي قبل في تقرير المسائل النحوية، إذ صار القياس مادة علمية لا يستغني عنها عالم اللغةفضلاً عن عالم النحو، فقد أحرز اهتمامًا كبيرًا لدى النحويين البصريين الذين يشكلون الطبقة الخامسة والذين كان إمامهم بلا منازع الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٦٠هـ.

هذا، وسأحاول خلال المباحث الآتية إلقاء بعض الضوء على مدى اهتمام علماء هذه الفترة بأصل القياس في تقرير المسائل النحوية والصرفية مؤيدا ذلك بنماذج من دراسات بعضهم

- **القياس عند الخليل :**

لقد كان القياس النحوي والعلل النحوية أهم ما يدرس في مجالس علم النحو لدى علماء هذه الطبقة، وكان للخليل نشاط كبير في تطبيق القياس والتعليل لاستنتاج كثير من الأحكام النحوية، ومن يطلع على روايات سيبويه عن الخليل في كتابه يَرَ مدى ما بذله من

المجهودات في تقرير مسائل النحو وأحكامه ومصطلحاته، بل "كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه[١]" "واستنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق [٢]" فهو لم يقتصر على مبادئ القياس وتطبيقاته اليسيرة المتعارف عليها لدى من سبقوه بل وسّع من دائرته وطبَّقه تطبيقا استفاد منه معاصروه وتلاميذه، وكان مُولَعًا بالتعليل في مجالسه العلمية لترسيخ المسائل النحوية، ولذا يرى الدكتور شوقي ضيف أنه أول من بسط القول في العلل النحوية بسطًا لفت بعض معاصريه[٣]" ولقد وصل إلينا كثير من نماذج تطبيقاته للقياس والتعليل النحويَّيْن، ولولا الإطالة لسردتُ هنا كثيرًا منها ولكن يكفينا كتاب سيبويه مَؤنة ذلك كما أسلفت، ففيه أمثلة حيَّة من هذا النوع مبعثرة في تضاعيف الكتاب تدور من خلال حوار علمي يجري بين الخليل وتلميذه سيبويه وفيما يلي نماذج من ذلك :-

أ- من نماذج التعليل عند الخليل :

- تعليله عدم الجمع بين الألف واللام وحروف النداء بأن المنادى المرفوع معرفة بالنداء كما أن اسم الإشارة معرفة بالإشارة فهذا ونحوه صار معرفة بغير ألف ولام بسبب القصد، فكذلك قولك: يا رجل، يا فاسق بمعنى يا أيها الرجل يا أيها الفاسق[٤]

- تعليله عدم جواز ندب النكرة والمبهم بأن الندبة وضعت للمعرفة، فلا يجوز ندبة المبهم الذي لا يُعرَفُ ولا يُتَبَيَّنُ وقاس ذلك على قبح ندبة الإشارة، وأن العرب تفاحشوا ندبة المبهم والتفجّع على غير معروف[٥].

- تعليله ما ذكره في عدم جواز عطف الظاهر أو المضمر المنفصل على الضمير المرفوع المتصل بدون توكيد، وما قرره من جواز عطفه على المتصل المنصوب قبل ذلك قال سيبويه: "أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمر المنصوب وذلك قولك: رأيت ، زيدًا، وإنّك وزيدًا منطلقان. وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع، وذلك قولك فعلتُ وعبد الله، وأفعل وعبدُ الله"[٦] ثم ذكر تعليل الخليل لذلك قائلاً: "وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قِبَل أن هذا الإضمار يبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهرُ مضمرًا يغيِّر الفعل عن حاله إذا بعُد منه، وإنما حسنت شركته المنصوب لأنه لا يغيّر الفعل فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمر، فأشبه المظهر، وصار منفصلا عندهم بمنزلة المظهر إذ كان الفعل لا يتغيّر عن حاله قبل أن يضمر فيه... فإن نعتَّه[٧] حسُن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبتَ أنتَ وزيدٌ وقال الله عزَّ وجلَّ (فاذهب أنت وربُّك){المائدة :٢٤} و (اسكن أنت وزوجك الجنة) {البقرة:٣٥} وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام حيث طوّله وأكّده))[٨].

ب- من نماذج القياس عنده: -

- ما حكى عنه سيبويه من قياس نصب المنادى المضاف والنكرة غير المقصودة لطول الكلام على نصب (هو قبلك وهو بعدك) فقالوا: يا عبد الله، يا أخانا، يا رجلا صالحًا.

- كذلك قياس ضم المنادى المفرد وعدم تنوينه على ضم (قبل وبعد) وعدم تنوينهما[٩].

- قياس رفع المعطوف المعرَّف بأل على رفع المنادى المرفوع بعده حيث قال سيبويه "ويقولون: يا عمرو والحارثُ. وقال الخليل رحمه الله هو القياس، كأنه قال ويا حارثُ"[١٠].

- قياس الهاء الداخلة على المنادى في قولهم: (يا أبتاه، ويا أمتاه) على الهاء في عمة وخالة قال سيبويه "وسألت الخليل -رحمه الله- عن قولهم: يا أبَهْ، ويا أبَتِ لا تفعل، ويَا أبَتَاهْ، ويا أمَتَاهْ، فزعم الخليل -رحمه الله- أن هذه الهاء مثل الهاء في عمّة وخالة... ويدلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمة وخالة أنك تقول في الوقف: يا أمَّهْ، كما تقول يا خَالَهْ، وتقول: يا أمَّتَاهْ كما تقول يا خالتاه"[١١].

- قياسه عمل (إنّ) وأخواتها في معمولين على عمل الفعل المتعدي بالتقديم والتأخير حكى عنه سيبويه قائلاً: "وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلتَ كان أخاك زيّدٌ، إلا أنه ليس لك أن تقول كأنَّ أخوك عبد الله، تريد

كأنّ عبدَ الله أخوك، لأنها لا تتصرَّف تصرُّف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان. فمن ثمَّ فرقوا بينهما كما فرقوا بين (ليس وما) فلم يجروها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال"[١٢]؛ فأمثلة التعليل والقياس عند الخليل منتشرة في ثنايا كتاب سيبويه يصعب استيعابها في هذا الموجز.

- **القياس عند يونس بن حبيب :**

ومن علماء طبقة الخليل الذين لهم نشاط في توسعة دوائر القياس النحوي يونس بن حبيب الذي كان له " قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها[١٣]" حتى زعم بروكلمان أنه ألف فيه (كتاب القياس في النحو[١٤]) وإذا صحّ ما نقله بروكلمان هنا كان هذا أوّلَ ما ألّف في القياس وإن لم يصل إلينا حتى نعرف الصورة التي عالج بها القياس فيه.

- **القياس عند سيبويه :**

إذا تجاوزنا إلى الطبقة التالية لطبقة الخليل نجد أن القياس والتعليل النحويَّيْن قد نالا اهتمامًا أكبر لدى علماء هذه الطبقة الذين كان رأسهم سيبويه صاحب الكتاب المشهور في النحو، ولا أدل على ترسيخ فكرة القياس والتعليل عنده وتوظيفهما في تقرير مسائل النحو والصرف من الإطلاع اليسير على الكتاب، فإننا نكاد لا

نقرأ صفحات يسيرة منه حتى تُطالعنا تعليلاته الوجيهة وقياساته الواضحة في مسائل النحو والصرف ولو أردنا أن نُكثر هنا أمثلة منها لضاق بنا المقام ولكن حسبنا أنه لا ينكر هذه الحقيقة منْ له أدنى نظر في كتاب سيبويه؛ فتضاعيفه ممتلئة بنماذج عن التعليلات والقياسات النحوية والصرفية ومن ذلك :

أ- نماذج التعليل عند سيبويه

- تعليله اختصاص الاستفهام بالأفعال وقبح دخوله على الاسم حين يكون الفعل في حيّزه بأن الاستفهام مثل الأمر في أنه غير واقع يجوز أن يقع وألاّ يقع.

- تعليله الفرق بين جواز وقوع الاسم بعد أدوات التحضيض مع ذكر فعله أو إضماره، وتقديمه أو تأخيره في نحو قولنا: هلا زيدًا ضربتَ، وألاّ خالدًا زُرْت بذكر الفعل أو هلا زيدًا، وألا خالدًا بدون ذكر الفعل، مع أن أدوات التحضيض خاصة بالدخول على الأفعال، وعدم جواز إيلاء الاسم قد، وسوف ونحوهما ولو ذكر معه الفعل بعد الاسم نحو سوف زيدًا أزور، وقد كسولاً ضربْتَ، ولم محمودًا أقابلْ بأن التحضيض جاز فيه تأخير الفعل وإضماره لما فيه من معنى التحضيض والأمر بخلاف قد وسوف ونحوهما مما وضعت للأفعال فقط ولا يجوز دخوله على الأسماء البتة[١٥]

- تعليلهُ عدم جزم الأسماء بتمكُّنها وللحاق التنوين، فلا يجتمع حذف الحركة مع حذف التنوين فيها، وكذلك عدم جر الأفعال، بأن المجرور في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال، وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول إنَّ عبد الله ليفعل فيوافق قولك: لفاعل[١٦].

- تعليله إعراب الفعل المضارع ورفعه بوقوعه مواقع الاسم مثل يذاكر عمرو الدرس، وعمرو يذاكر الدرس، وسلمت على طالب يذاكر الدرس، وهذه ساعةٌ أذاكرُ الدرس، وذلك محمود يُذاكر الدرس، وهذا طالب يذاكر النحوَ، وظننته يذاكر الصرفَ، فنرى أن الفعل (يذاكر) وقع مواقع الأسماء من مبتدأ وخبر، وصفة...الخ، ثم أكّد سيبويه هذا التعليل بقوله: " ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرّها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم" [١٧].

وهكذا تطالعنا تعليلات علمية واضحة اتخذها سيبويه أداة طيّعة لتقرير مسائل نحوية وصرفية في كتابه[١٨] بما يدلّل على أهمية التعليل تنظيرا وتنزيلا في دراسة النحو والصرف عند علمائنا الأوائل فيما تركوه لنا من هذا التراث العلمي الكبير لصيانة كتاب الله العظيم وسنة رسوله الكريم عليه الصلاة والسلام.

ب- نماذج القياس عنده

أما تنزيله أصل القياس في كتابه فقد استخدمه بطريقة تنبئ عن عقله المرهف في حمل النظائر بعضها على بعض، وبصورة بعيدة عن الغموض في التناظر والضوابط بين المقيس والمقيس عليه، ولعل بعض النماذج الآتية تؤكّد هذه الحقيقة:-

- من ذلك قياسه عمل اسم الفاعل واسم المفعول والمبالغة على عمل الفعل المضارع حيث عنون له بقوله : "هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل"[١٩] ثم أورد أمثلة تطبيقية متعددة لذلك تُقرِّر هذا القياس ومن ذلك قوله: " أزيدا أنت ضاربه... كأنك قلت : أنت ضارب... كما كان ذلك في الفعل، لأنه يجري مجراه ويعمل في المعرفة كلها والنكرة، مقدَّمًا ومؤخرًا، ومظهرا ومضمرا"[٢٠] وفي اسم المفعول قال: "ومثل ذلك في النصب: أزيدًا أنت محبوس عليه، وأزيدًا أنت مكابر عليه... وكذلك جميع هذا فمفعول مثل يُفْعَلُ، وفاعل مثل يَفْعَل" [٢١].

- قياس إعمال جمع تكسير من اسم الفاعل على عمل الفعل قال: "ومما يجري مجرى فاعل من أسماء الفاعلين فَوَاعِلُ، أجروه مُجْرى فاعلةٍ حيث كانوا جمعوه وكسّروه عليه، كما فعلوا ذلك بفاعلين وفاعلات فمن ذلك قولهم: هُنَّ حَوَاجُ بَيْتَ اللهِ[٢٢]، وقال أبو كبير الهذلي[٢٣]:

مما حملنَ به وهُنّ عواقدٌ **** حبكَ النطاق فعاشَ غير مهبَّل"[٢٤]

والشاهد في البيت (عواقدٌ حُبُكَ النطاق) فأعمل(عواقد) جمع عاقدة اسم فاعل إعمال فعله (يعقدْنَ) فنصب (حبكَ) على المفعولية.

- وقاس عمل أسماء المبالغة كذلك على اسم الفاعل في إعماله عمل الفعل مُوردًا شواهدَ معتمدة على ذلك[٢٥].

- وقاس (ما) التميميَّة على (أما، وهل) في عدم عملها عمل ليس لكونها حرفا مثلهما لا تتضمن ضميرا وليست بفعل[٢٦].

- وقاس حروف النفي في عدم الإيجاب على حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي في باب الاشتغال في نصب الاسم التالي لهن[٢٧].

- وقاس المصدر على فعله في إعماله ومعناه ومثَّل لذلك بقوله: "وذلك قولك: عجبت من ضرْبٍ زيدًا فمعناه لأنه يضرب زيدًا، تقول: عجبت من ضرب زيدًا بكرٌ، ومن ضرب زيدٌ عمرًا، إذا كان هو الفاعل كأنه قال: عجبت من أنه يضرب زيدٌ عمرًا ويضرب عمرًا زيدٌ...الخ" [٢٨]

- وقاس البدل على التوكيد في إعرابه إعراب متبوعه[٢٩].

هذه النماذج اليسيرة أوردناها تصويرا لمدى اهتمام الخليل وتلميذه سيبويه بتوظيف التعليل والقياس فيما قرَّراه من مسائل النحو والصرف وبخاصة في كتاب سيبويه.

- ضوابط القياس عنده

إن هذا الاهتمام الكبير لدى سيبويه بتوظيف أصل القياس في دراساته العربية لم يمنعه من أن يكون ملتزما بقيود وضوابط أساسية استقرت فيما بعد عند علماء أصول النحو لصحة القياس وقبوله في دراساتهم، وإليك أيها القارئ الكريم نماذج من مواقف سيبويه تجاه القياس :-

أولاً : يرى سيبويه أنه إذا تقرّر أصل عام عند علماء الفن يمكن القياس عليه فلا ينبغي لأحد أن يكسر ذلك الأصل ما دام مطردا يجدْ له وجها[٣٠]

ثانيًا : مذهبه أن يكون قياس الكثير على الأكثر، والقليل على الكثير ولا يكون العكس ولذلك تردد في كتابه قوله: " تقيس على الأكثر، الأكثر يقاس عليه"[٣١] ومن أمثلة ذلك قياس جمع اسم من حرفين مختوم بالتاء مثل (بُرَةٍ) بالألف والتاء (بُرَات) مثل عِظة عِظات، أو بالواو والنون (بُرُون) مثل عِضَة عِضون على أن الأكثر عند العرب جمع ما فيه هاء التأنيث من الأسماء التي على حرفين بالألف والتاء أو بالواو والنون، ولم يُكسَّر على الأصل[٣٢].

وقال أيضًا: "ولو سميت رجلا بفعيلة، ثم كسّرته قلت: فعائل... وإن سميته بفعيلة صفة نحو القبيحة والطريفة، لم يجز فيه إلا فعَائل، لأن الأكثر فعائل فإنما تجعله على الأكثر"[٣٣].

ثالثًا : ومذهبه ألا يقاس على القليل وكل ما خالف القياس على الكثير يحفظ ولا يقاس عليه وله في هذا المذهب عبارات واضحة فراجع كتابه تر فيه بعض النماذج الآتية:

- من ذلك قوله: "وقالوا: الشُّكُور [في المصدر] كما قالوا: الجحود، وإنما هذا الأقل، نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه"(٣٤)

- وقوله: " واعلم أن (فعال) جائزة من كل ما كان على بناء فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ، ولا يجوز من أفْعَلْتُ، لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة إلا أن تسمع شيئا فتجيزه فيما سمعته ولا تجاوزه فمن ذلك قرقار وعرعار"(٣٥).

- ويَردُّ وزنَ (فُعال) في الصفة والمصدر بقوله: "واعلم أن فعال ليس بمطرد في الصفات نحو: حلاق، ولا في مصدر نحو فجَار، وإنما يطرد هذا الباب في النداء والأمر"(٣٦).

فالشئ القليل يقاس على الكثير إذا شابهه كما سبق ولا العكس، قال: "وقالوا: الحجار، فجاءوا به على الأكثر والأقيس، وهو في الكلام قليل"(٣٧) فرجح بالقياس على الأكثر هنا ما ذكره سابقا من أن بعضهم قد يزيدون التاء على ما جاء (فعال) في الجمع فيقولون حجر حجارة، جمَل جِمَالة الخ(٣٨).

ومما يُقرِّر اهتمامه بوجوب كون المقيس عليه مما ثبت عن العرب وارتضتْه ولا تُجاوزُه إشارتُه بقوله: "فاستحسن من هذا ما

استحسن العرب، وأجزه كما أجازته"[٣٩] وذلك بعد إيراد أمثلة لمواضع يجوز فيه تعظيم الممدوح، ومن يستحق التعظيم.

رابعا : مذهبه كذلك عدم القياس على الشّاذّ، وقد وضع قاعدة عامَّة يجب أن يحتكم إليها النحويُّ والصرفيُّ المحافظ على أصالة العربية في هذا الصدد وذلك أثناء بيانه مواضع حذف الفعل في الجملة فقال: "واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنّك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتُظْهِر ما أظهروا، وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أجروا، فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه نحو يَكُ، يَكُنْ، ولم أَبَلْ وأَبَالِ، لم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله، ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولون: في مُرْ أومُرْ، أن يقولون في خُذّ أوخُذّ، وفي كُلْ أوكُلْ، فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسِّره"[٤٠]

وقد طبّق سيبويه القاعدة المستنبطة من هذه الفقرات في دراساته النحوية والصرفية من كتابه نورد منها نماذج من كلامه في هذا الصدد:

- ففي بناء (أيّ) من قولهم: اضرب أيُّهم أفضل قال: "ولو قالت العرب: اضرب أيٌّ أفضل [بناء أي غير مضافة] لقلتَه، ولم يكن بدٌّ من متابعتهم ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذّ المنكر في القياس"[٤١]

- وفي حكاية بعض أدوات الاستفهام من قولهم (مَنُو مَنَا) ردَّ على أحد شيوخه يونس بن حبيب في استعمال الاستفهام في الكلام كاللفظ الموجب وذلك قوله: "وزعم يونس أنه سمع أعرابيا يقول: ضرب منٌ منًا" ثم رد ذلك قائلاً : "وهذا بعيد لا تكلَّم به العرب، ولا يستعمله منهم ناس كثير"[٤٢]

- وفي بيان أوزان الثلاثي المجرّد أثبت سيبويه عدم جواز القياس على فَعِل يَفْعِل بكسر العين في الماضي والمضارع، وأصرّ على وجوب الاكتفاء بالأفعال التي جاءت على ذلك بالوجهين الكسر والفتح في المضارع مثل بئس، يئس وحسب على أنَّ فتح العين في مضارعها أقيس[٤٣]، ثم قال في آخر الباب : "وهذه الحروف من فَعِلَ يَفْعِل إلى منتهى الفصل شواذٌ"[٤٤] ونماذج من هذا النوع مبعثرة في الكتاب لا يحتاج إلى كبير عناء قبل اكتشافه والعثور عليه.

خامسًا : بلغت عناية سيبويه بضبط أصل القياس مبلغ التقيُّد بسنن العرب وطرقها في الأصل المقيس عليه من حيث الصورةُ والشكلُ والمضمونُ حتى إنه ليردُّ بعض استعمالات أو القياس على بعض الأساليب بمجرد مخالفة يسيرة لطريقة العرب فيها وإليكم بعض نماذج من مظاهر ذلك :-

- في استعمال المصدر للدعاء للإنسان أو عليه، العربُ تقول (سقيًا لك) في الأول، (وويْك) في الثاني ولا تعكس، ولذلك شدد سيبويه

هنا بقوله "... وذلك ويلك، وويْحَك، وويسَك، وويْبَكَ ولا يجوز سَقْيَكَ إنما تجري ذا كما أجرت العرب"[٤٥] يعني يمتنع إضافة (سقيا) إلى الضمير، بل ذهب إلى أبعد من ذلك فمنع إدخال أل المعرفة عليه حيث قال: "وليس كل حرف يصنع به ذاك، كما أنه ليس كل حرف يدخل فيه الألف واللام من هذا الباب لو قلت: السقيُ لك، والرعيُ لك، لم يجز"[٤٦].

وأرى أن أختم هذه الفقرة بما يُصوِّر مدى عناية سيبويه بضبط توظيف القياس في الدراسات العربية حتى لا يُجعل مطية لارتكاب القياس الواهي المضطرب وذلك قوله في طريقة العرب في المصادر النائبة عن أفعالها من قولهم: سلام عليك، ولبّيكَ... وخيرٌلك، وشرٌّ لك، (ألا لعنة الله على الظالمين)(هود :١٨) قال: ((فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنيٌّ عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى كما أن (حسبك) فيها معنى النهي وكما أن (رحمة الله عليه) فيه معنى رحمه الله فهذا المعنى فيها، ولم تجعل بمنزلة الحروف التي إذا ذكرتها كنت في حال ذكرك إياها تعمل في إثباتها وتزجيتها، كما أنهم لم يجعلوا (سَقيًا ورَعْيًا) بمنزلة هذه الحروف فإنما تجريها كما أجرت العرب، وتضعها في المواضع التي وُضِعْن فيها ولا تُدْخِلَنَّ فيها ما لم يُدْخِلوا من الحروف. ألا ترى أنك لو قلت: طَعَامًا لك وشَرابًا لك ومَالاً لك، تريد معنى سقيا، أو معنى

المرفوع الذي فيه الدعاء لم يجز، لأنه لم يستعمل هذا الكلام كما استعمل ما قبله، فهذا يدلك ويبصِّرك أنه ينبغي لك أن تجري هذه الحروف كما أجرت العرب وأن تعني ما عنوا بها"[٤٧]، وفي هذا الصدد يقول علي النجدي ناصف: "كان سيبويه يستمدُّ تعليلاته للمسائل التي يعرضها، والآراء التي يراها من كل ما يمكن أن تستمد منه التعليلات[٤٨]" ويقول الدكتور محمد حسن عواد في مقدمته للكوكب الدري: " ويلاحظ الباحث أن القياس والتعليل يشيعان في كتاب سيبويه بصورة ملحوظة، فكثيرا ما يلجأ سيبويه إلى حمل حالة على حالة، ونظير على نظير[٤٩]" والملحوظ أن القياس والتعليل النحويين قد شاعا في مجالس العلم اللغوي بالبصرة بحيث يرتاد طلاب العلم تلك المجالس من أجل الإلمام بهما، ويأتي لتعلُّمه البدوي من باديته، فهذا مؤرج السدوسي البصري[٥٠] المتوفى سنة ١٩٥هـ يذكر عن نفسه فيقول : "إنه قدِمَ من البادية، ولا معرفة له بالقياس في العربية، إنما كانت معرفته بالعربية قريحة، قال: "أول ما تعلّمت القياس في حلقة أبي زيد الأنصاري[٥١] بالبصرة[٥٢]".

هكذا نرى اهتماما كبيرا لدى علماء طبقة الخليل فمن بعدهم في دراسة القياس وتطبيق التعليل مما وسّع من دائرتهما وجعل بعضهم يُقْردون التَّأليف في المقاييس والعلل النحوية سواء من علماء البصرة وعلماء الكوفة، إذ قد شاع العلم بالقياس والتعليل في

مجالس العلم قبل نشأة مدرسة النحو الكوفية حسب ما أسلفت، ويُعدُّ من أوائل ما أُلّف في العلل "كتاب العلل في النحو[٥٣]" الذي ألفه محمد بن المستنير البصري المعروف بقطرب[٥٤] (ت ٢٠٦هـ) وهو من الطبقة السابعة البصرية، فقد يكون هو الأول في هذا الصدد.

وألف أبو الحسن الأخفش الأوسط[٥٥] (ت ٢١٥هـ) في القياس (كتاب المقاييس في النحو[٥٦]) وهو من الطبقة السادسة البصرية، وأبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني[٥٧] (ت ٢٤٧هـ) (كتاب علل النحو[٥٨]) وهو من الطبقة السابعة البصرية، وأبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل مبرمان[٥٩] (ت ٣٢٧هـ) (كتاب علل النحو[٦٠]) وهو من الطبقة التاسعة البصرية، وأبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)[٦١] (الإيضاح في علل النحو[٦٢])، وعلي بن عيسى الرماني[٦٣] (ت ٣٨٤هـ) كتابين أولهما (كتاب القياس) وثانيهما (كتاب العلل[٦٤]) وكلاهما من الطبقة العاشرة البصرية، كما ألف من الكوفيين هشام بن معاوية الضرير[٦٥] (ت ٢٠٩هـ) (كتاب القياس في النحو[٦٦]) وهو من الطبقة الثالثة الكوفية التي توازي الخامسة البصرية، وهارون بن الحائك الضرير[٦٧] (ت ٢٨٨هـ) (كتاب العلل في النحو[٦٨]) وهو من الطبقة السادسة الكوفية، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان[٦٩] (ت ٢٩٩هـ) (كتاب علل[٧٠]) من الطبقة السادسة الكوفية أيضًا، وله في كتبه غرائب القياسات حتى ذُكِرَ أن القاضي

إسماعيل[٧١] كان مفتتنا بما يأتي به من مقاييسه في العربية[٧٢]، ولمحمد بن عبد الله أبي الحسن الورَّاق النحوي[٧٣] (ت ٣٨١هـ) كتاب (علل النحو[٧٤]) مشهور، وللغذة الأصبهاني[٧٥] من رجال القرن الثالث الهجري كتاب (علل النحو[٧٦]) وآخر (نقض علل النحو[٧٧]) ويقول السيوطي عن هذا الأخير أنه كان (حسن القيام في القياس[٧٨]) ولأبي موسى بن مزدان الكوفي كتاب (القياس على أصول النحو[٧٩])، وهكذا نرى كيف دخل القياس النحوي مرحلة جديدة واستصحب معه التعليل فيها وهي مرحلة شهد فيها القياس والتعليل نشاطا كبيرا لدى علماء النحو بحيث صار من العسير أن ينتسب إلى علم النحو شخص لا علم له بالقياس ولا بالتعليلفضلاً من أن يتصدَّر عالم للتدريس وهو غير ماهر في تطبيقهما على مسائل النحو والسرف، ولقد صار من العلم البديهي لدى الناس منذ عهد الخليل فمن بعدهم أنّ النحو قياس وبدونه لا يتيسر فهمه وقد صدق الكسائي[٨٠] حين قال:

إنَّمَا النحوُ قياس يُتَّبَعْ **** وبهِ في كلِّ علمٍ يُنْتَفَعْ[٨١]

فإذا قال رأس الكوفيين هذا – ومعلوم أن البصريين أكثر إلمامًا بالقياس في النحو منهم، تبيَّن لنا مدى ذلك الاهتمام الذي أحرزه القياس لدى علماء تلك الفترة وهي الفترة التي تَمْتَدُّ من العقد الثاني من القرن الثاني الهجري إلى أواخر القرن الرابع الهجري، ففي هذه الحقبة امتاز القياس والتعليل النحويان باتساع دائرتهما

في التطبيق على المسائل النحوية والصرفية، كما امتازا بإفراد كل منهما بالتأليف لدى بعض علماء النحو حسب ما سبق ذكره.

▪ أبو علي الفارسي وقياس النحو وعلله

- أولا : القياس

هناك عدد من العلماء الذين كان لهم شهرة فذّة في بسط القياس النحوي وإن لم يفردوه بالتأليف – فيما أعلم- ولكن نظرة يسيرة في مؤلفاتهم في النحو تشهد بما لهم من نظرة ثاقبة في القياس وما لهم من الجهد الكبير في بسطه وتقرير مبادئه وبعض أركانه، وأبرز هؤلاء أبو علي الفارسي[٨٢] (ت ٣٧٧هـ) الذي كان مشهورا بإغراقه في القياس، وولوعه به، وإيثاره له في استنباط كثير من أحكام النحو والصرف واللغة وتقرير مسائلها، وقد روى لنا تلميذه ابن جني(ت ٣٩٢هـ) عنه قوله في هذا الصدد : "قال لي أبو علي- رحمه الله- بحلب سنة ست وأربعين: أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"[٨٣] ويصف لنا في موضع آخر عُمْقَهُ في التعليل ونشاطه العلميَّ في تطبيقه فيقول : " وقلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي[٨٤]- رحمه الله- وقد أفضنا في ذكر أبي علي ونبل قدره ونباوة محله : أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشع هذا القول عليه"[٨٥].

فواضح من هذا أن شهرة أبي علي بتطبيق القياس واستنباط العلل النحوية قد طبق عصره، ومن يرجع إلى مؤلفاته ثم إلى تردد ذكره في خصائص ابن جني يتضح له جليا تلك المجهودات التي بذلها أبو علي الفارسي في بسط القياس والعلل، وإن لم يخلف لنا كتابا يفرده لهذا المجال العلمي، ولكنه درسهما دراسة واسعة واعية وضح خلالها أركان القياس وشروطه، فالقياس عنده لا بد أن يستند إلى السماع أو الاستعمال مطردا فيهما، أو إلى المجمع عليه، وأن يكون على الكثرة المعتبرة، وقد بسط القول في هذه الشروط في أحد كتبه قائلاً : " ألا ترى أنه قد يجوز في القياس أشياء كثيرة لا يجئ به الاستعمال فإذا لم يستعمل له ترك وإن أجازه القياس فلا يستعمل في الكلام وَذَرَ، ولا وَدَعَ، ولا ما أشبه ذلك لامتناعه في الاستعمال وإن أجازه القياس... وهذه العلل إنما تُستخْرج وتوضَع بعد سماع الشيء واطّراده في الاستعمال ليوصل إلى النطق بالشيء على حسب ما نطق به أهل اللغة، فإذا أدّى إلى خلافه وجب أن يُشَذَّ ويُطرحَ، فحكم السماع في الشيء أن يتقدم القياسَ فإذا لم يتقدمه فلا موضع للقياس[٨٦]" وقد أفاض أبو علي في التأكيد على وجوب ورود الأصل المسموع عن العرب لما يقاس عليه، وعلى أن ندرة سماع شيء وقلة وروده عن العرب وعدم حفظه قد يمنع من القياس عليه بل يلزم حفظه على تلك الصورة المعهودة فيه[٨٧]. ولقد أكثر من الدعوة إلى أن الأولى القياس على الأكثر[٨٨] على أنه

قد يقاس على القليل النادر لعلة قوية، ولعله ورث اهتمامه بالقياس النحوي من أستاذه ابن السراج[٨٩] حتى تفتق لديه هذا العلم بهذه الصورة الواضحة. ولنورد له بعض أمثلة لتطبيقه أصل القياس في دراساته النحوية والصرفية.

- ففي القياس على الكثير قاس زيادة همزة الوصل في أوائل مصادر الأفعال الخماسية والسداسية المزيد فيها مثل اجتماع وانصراف واستغفار واحرنجام ونحوها على وجودها في أفعالها الأصل عدم زيادتها في أوائل المعربات غير الألفاظ العشرة وهي اسم وأخواتها[٩٠].

- وفي حين منع أبو العباس المبرد وغيره الفصل بالظرف بين المفعول به لفعل التعجب وفعله قاس أبو علي الفارسي جواز ذلك على جواز الفصل بين بئس ونعم ومعمولهما كما في قوله تعالى: (بئس للظالمين بدلا) (الكهف :٥٠) مع أن فعل التعجب أكثر تصرفا من نعم بئس لأنه يعمل في المعرفة والنكرة وفي الظاهر والضمير[٩١].

- ومن القياس على المجمع عليه أنه قاس اللفظ باللام المكررة في (فعلل) بموازاة الحرف الرابع من وزن (جعفر) لكونها أشبه بالزائد على إجماع النحويين بأن تذكر الزيادة بلفظها في هذه الأبنية بعينها بدون تمثيلها بالفاء والعين واللام[٩٢].

هذا، ومع ولوعه بالقياس حيث يجد له وجها ومستندا إلا أنه يتحفظ كثيرا من القياس على القليل النادر تسييرا لما يردده كثيرا من الدعوة إلى القياس على الأكثر والكثير، ولذلك دفع القول بقياس بناء (مثل) مع (ما) من قولهم: (هذا حق مثل ما أنّك هنا) على بناء جزئي (خمسة عشر) لقلته وعدم وجود نظير له[٩٣].

ومنع كذلك قياس حذف النون من (لمنْ ما) لمن قال بأنه أصل (لمَّا) على حذف إحدى الخاءين من (بخّ) المشددة الخاء أصل (بخ) من قولهم: بخ بَخ، لقلته كذلك[٩٤].

وهكذا نجده في كثير من كتبه مولعا بالدعوة إلى القياس على ما توافر فيه شرط الكثرة ووجود النظير والاطراد فها هو يقول:"وحمل الكلام على ظاهره وما عليه الكثرة أولى من أن يحمل على إضمار لم يكثر نظيره ولم يطرد" [٩٥].

- ثانيا : التعليل

أما التعليل عند أبي علي الفارسي فهي أداة طيّعة في دراساته النحوية والصرفية وفي تقريراته للقواعد والأصول في هذا العلم ويشهد له على ذلك ما بثّه في ثنايا كتبه من التعليلات الدقيقة المقنعة حتى إن القاري لكتاباته في العربية ليندهش من أنّه يكاد لا يمرّ بمسألة إلا ووجد لتقرير حكمه تعليلا وجيها يورث حكم المسألة وضوحًا وقبولاً، ومع وجازة هذا البحث فإني أرى أن أطرف القارئ هنا ببعض تلك التعليلات:

- منها تعليله قلب الواو التي كانت عينا في (أوائل) همزة بعلتين أولاهما : أنها قلبت همزة لوقوعها بعد ألف الجمع والأخرى قربها من الطرف ولولا تانك لما قلبت همزة ولبقيت واوا كما في طاووس طواويس[٩٦]

- تعليله كون الهمزة من لفظ (أولى) منقلبة عن واو، وأن الأصل (وُولى) يكون الواو الثانية لازمة، وباجتماع الواوين في أول الكلمة[٩٧].

- تعليله تأخير لام الابتداء من نحو قولك : لزيد منطلق كما في قوله تعالى : (ولدار الآخرة خير) [النحل : ٣٠] في باب (إنّ) إلى الخبر في قولك : إن زيدا لمنطلقٌ بكون كل من (إنّ) ولام الابتداء بمعنى واحد هو التوكيد وتلقي القسم فامتنع اجتماعهما في أول الكلام، فأُخِّرت اللامُ إلى الخبر ليحصل بذلك الفصل بينهما تجنبا لاجتماع حرفين لمعنى واحد[٩٨].

- تعليله بعلة تشبيه في بناء الاسم المفرد المعرفة في النداء بوقوعه موقع ما كان الحرفية أغلب عليه وهو حرف الخطاب[٩٩].

- تعليله بعلة تشبيه في امتناع دخول (أنّ) المشددة على الفعل بشبهها للفعل الثلاثي وإن كان أصلها أنها حرف تأكيد بأنّ الفعل لايدخل على الفعل، وكذالك جواز دخولها مخففة على الفعل، وجواز رفع الاسم بعدها بعلة زوال شبه الفعل عنها[١٠٠].

- تعليله بعلة أولى في كون حرف لين ومد في الأسماء الستة (أخوك أبوك فوك الخ) حرف إعراب وليس بعلامة إعراب، لأن علامة إعراب يؤدي إلى حذفه وبقاء الاسم المعرب على حرف واحد وذلك فاسد باتفاق قال أبو علي: (لأنه إذا لم يجز أن يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين فأن لا يجوز أن يكون على حرف أولى كما استدل بهذه العلة نفسها على امتناع كون الميم من قولهم: (مُ الله) من (أيمن)[١٠١].

وهكذا نجد تعليلات متناثرة في كتب أبي علي في مسائل اللغة والنحو والصرف بما أثرى به أصل القياس وطبقه تطبيقا يُبْدي قدرتَه الواسعة في إثراء اللغة العربية.

هذا، وقد سبق أبا علي في العناية بالقياس والتعليل أستاذُه أبو بكر ابن السرَّاج مؤلف كتاب الأصول في النحو الذي يعدُّ غاية في الشرف والفائدة في علم النحو، ويقال إنه عمل له مختصرا في أصول العربية وجمع مقاييسها[١٠٢]، وكان له جهود في بسط القياس وتحديد معالمه، وكذلك في تحديد شيء من العلل النحوية بما يجعله من عداد أولئك الذين رسخوا دعائم القياس[١٠٣] والتعليل[١٠٤] النحويين ومبادئهما، ولكن تلميذه أبا علي وسَّع دائرة ما استفاده من أستاذه ابن السراج في القياس والتعليل أكثر، وأغرق فيهما، وتعمق في بسطهما، وبرز في تطبيقهما على

المسائل النحوية والصرفية بما أثرى اللغة ويسَّر الأساليب، وجعله ينطلق انطلاقا واسعا في معالجة قضايا النحو والصرف في مؤلفاته القيِّمة.

- وبهذا العرض اليسير نرى كيف دخل القياسُ النحويُّ مرحلة التطوُّر والاتساع والتأليف فيه، يعضده التعليل بدءا بالخليل بن أحمد وكيف أحرز اهتمام العلماء النحويين خلال تلك الحقبة حتى بلغ أوج مجده على يد أبي عليّ الفارسي، فأشبعه وأشبع التعليل معه دراسة وتطبيقا وترسيخا وتوسعة [١٠٥]، ثم جاء تلميذه ابن جني فزاد في توسعة دائرة القياس وتقسيم أنواعه، وتفريعه في كتابه الخصائص، وكل ذلك ما بين العقد الثاني من القرن الثاني وأواخر القرن الرابع الهجريين.

▪ هوامش المبحث الأول من الفصل الثاني

١- السيرافي أبو سعيد المرجع السابق صـ٥٤ وابن الأنباري المرجع السابق صـ٤٥-٤٦.

٢- الزبيدي أبو بكر المرجع السابق صـ٤٧.

٣- ينظر مقدمة الدكتور شوقي ضيف لكتاب الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي صـ ب

٤- سيبويه المرجع السابق ١٩٧/٢.

٥- سيبويه أبو بشر المرجع نفسه ٢٢٧/٢.

٦- سيبويه أبو بشر المرجع نفسه ٣٧٧/٢.

٧- المقصود بقوله (نعته) هنا (أكّدته) وهذه من العبارات القديمة التي كانوا يستعملونها فهو يعني أنك إذا أكدت ضمير الرفع المتصل بالمنفصل جاز عطف الظاهر عليه كما رأيت في مثاله (ذهب أنت وزيدٌ).

٨- سيبويه أبو بشر المرجع السابق ٣٧٨/٢

٩- سيبويه أبو بشر المرجع نفسه ١٨٢/٢-١٨٣.

١٠-سيبويه أبو بشر المرجع نفسه ٢/ ١٨٧.

١١-سيبويه أبو بشر المرجع نفسه ٢١٠/٢-٢١١، وأبو علي الفارسي المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي مطبعة العاني بغداد صـ٥٠٨.

١٢-سيبويه أبو بشر المرجع السابق ١٣١/٢.

١٣-السيرافي أبو سعيد المرجع السابق صـ٥١، وابن الأنباري أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ٤٩، القفطي المرجع السابق ٧٦/٤.

١٤-بروكلمان تاريخ الأدب العربي ١٣٠/٢، وقد بحثت عنه في كتب أخرى تقدمتْ عليه ولم أجده فيها، بل راجعت جميع مصادر ترجمته التي رجع إليها بروكلمان كما أثبته في كتابه- فلم أجده فيها، ولعله وهم في ذلك بناء على ما يتردد عن المترجمين ليونس من قولهم ((وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها))

١٥-سيبويه أبو بشر، المرجع السابق ٩٨/١-٩٩.

١٦-سيبويه، المرجع نفسه ١٤/١ بتصرف.

١٧-سيبويه، المرجع نفسه ١٠/٣-١١.

١٨-وينظر كذلك تعليله دخول التنوين على الأسماء المتمكنة في ٢٠/١-٢١، وتعليل تنوين المفرد المذكر المنكر في ٢٢/١، وتعليل قصور الصفة المشبهة عن اسم الفاعل في قوة العمل في ١٩٤/١، وتعليل القلب المكاني في وزين (أيْنُق) جمع ناقة على أعْفُلْ في ٤٦٦/٣، وأمثلة التعليل شائعة في الكتاب بوضوح.

١٩-سيبويه المرجع السايق ١٠٨/١.

٢٠-سيبويه المرجع نفسه الصفحة نفسها.

٢١-سيبويه المرجع نفسه ١٠٩/١.

٢٢-والشاهد أن لفظ (حواجُّ) تكسير (حاجة) اسم فاعل من حجّ يحجُّ، (حواج) عمِل عَمَلَ (يحجُجْنَ) ولذلك نصب (بيتَ الله) على أنه مفعول به لاسم الفاعل الذي عمل عمل فعله قياسا.

٢٣-البيت لأبي كبير الهذلي كما في ديوان الهذليين نشر مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة سنة ١٩٤٥م ٩٢/٢، مع خلاف في بعض الكلمات، وينظر أيضًا الخطيب التبريزي أبو زكريا يحي بن علي شرح ديوان الحماسة نشر عالم الكتب بيروت ٤٢/١، والعيني محمود مقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية نشر دار صادر – بيروت، ط١، ٥٥٨/٣-٥٥٩، والسيوطي جلال الدين شرح شواهد المغني ٩٦٣/٢.

٢٤-سيبويه أبو بشر، المرجع السابق ١٠٩/١.

٢٥-سيبويه أبو بشر، المرجع نفسه ١١٠/١ وما بعدها.

٢٦-سيبويه أبو بشر، المرجع نفسه ٥٧/١.

٢٧-سيبويه أبو بشر المرجع نفسه ١٤٥/١.

٢٨-سيبويه أبو بشر المرجع نفسه ١٨٩/١ وما بعدها.

٢٩-سيبويه أبو بشر المرجع نفسه ١٥٨/١ وما بعدها.

٣٠-سيبويه أبو بشر المرجع نفسه ٣٧٦/٢.

٣١-ينظر مثلا سيبويه المرجع نفسه: ٤٠٤/٣ في(فعليه تقيس على الأكثر) و ٨/٤ في(ولكن الأكثر يقاس عليه)

٣٢-سيبويه المرجع نفسه ٤٠٢/٣.

٣٣-سيبويه المرجع نفسه ٤٠٥/٣.

٣٤-سيبويه المرجع نفسه ٨/٤.

٣٥-سيبويه المرجع نفسه ٢٨٠/٣.

٣٦-سيبويه المرجع نفسه ٢٨٠/٣.

٣٧-سيبويه المرجع نفسه ٥٧٢/٣.

٣٨-سيبويه المرجع نفسه ٥٧١/٣.

٣٩-سيبويه المرجع نفسه ٦٩/٢.

٤٠-سيبويه المرجع نفسه ٢٦٥/١-٢٦٦.

٤١-سيبويه المرجع نفسه ٤٠٢/٢.

٤٢-سيبويه المرجع نفسه ٤١١/٢.

٤٣-سيبويه المرجع نفسه ٣٩/٤.

٤٤-سيبويه المرجع نفسه ٤٠/٤.

٤٥-سيبويه المرجع نفسه ٣١٨/١.

٤٦-سيبويه المرجع نفسه ٣٢٩/١

٤٧-سيبويه أبو بشر، المرجع نفسه ٣٣٠/١-٣٣١.

٤٨- علي النجدي ناصف سيبويه إمام النحاة نشر المطبعة العثمانية بالدراسة عالم الكتب- القاهرة، ط٢، سنة ١٩٧٩م. صـ ١٤٨.

٤٩-جمال الدين الأسنوي، المرجع السابق (قسم الدراسة) صـ٥٦.

٥٠-هو أبو فيد مؤرج بن عمرو الحارث السدوسي أخذ عن الخليل، وكان إماما في النحو واللغة والشعر، ومن تصانيفه كتاب الأنواء، وكتاب غريب القرآن وكتاب المعاني (ت ١٩٥هـ). ينظر اللغوي أبو

الطيب، المرجع السابق صـ١٥٩، والزبيدي أبو بكر، المرجع السابق صـ٧٥، والقفطي، المرجع السابق ٣/٣٢٧-٣٣٠.

٥١- هو سعيد بن أوس أبو زيد الأنصاري الخزرجي كان عالما بالنحو واللغة والأدب، من البصريين ومؤلفاته أغزر مادة من الشواهد النحوية وهو ثقة، أكثر سماعا من العرب، (ت ٢١٥هـ) وخلف تصانيف مفيدة منها : كتاب النوادر، وكتاب الهمز، وكتاب النحو الكبير، وغيرها. ينظر السيرافي أبو سعيد، المرجع السابق صـ٦٨-٧٢، والقفطي، المرجع السابق ٢/٣٠-٣٥، والسيوطي جلال الدين بغية الوعاة ١/٥٨٢-٥٨٣.

٥٢- ابن الأنباري أبو البركات المرجع السابق صـ١٣٠، والقفطي علي بن يوسف المرجع السابق ٣/٣٢٨

٥٣- ابن النديم، الفهرست ١/٥٣، ابن الأنباري أبو البركات صـ٩٢، والقفطي علي بن يوسف ٣/٢٢٠، والسيوطي جلال الدين المرجع السابق ١/٢٤٣، وحاجي خليفة كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون نشر مكتبة المثنى- شرط بغداد. أعادت طبعه بالأفست صـ١١٦.

٥٤- هو أبو علي محمد بن المستنير المشهور بقطرب من تلاميذ سيبويه، كان لغويا نحويا ثقة في مروياته (ت ٢٠٦هـ) وترك تصانيف قيمة منها معاني القرآن، وكتاب المثلث، وكتاب الهمز. ينظر الزبيدي أبو بكر المرجع السابق صـ٩٩٢، تقي الدين ابن قاضي شهبة طبقات النحاة واللغويين تحقيق دكتور محسن عياص، نشر مطبعة النعمان

شرط النجف الأشرف ١٩٧٣-١٩٧٤ بغداد صـ٢٥٩، والسيوطي جلال الدين، المرجع السابق ٢٤٢-٢٤٣.

٥٥- هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي الشهير بالأخفش الأوسط أبرع من أخذ عن سيبويه، وأعلم البصريين والكوفيين بالنحو (ت ٢١٥هـ). ينظر اللغوي أبو طيب المرجع السابق صـ١١١، والقفطي علي بن يوسف ٣٦/٢.

٥٦- ابن النديم، الفهرست ١٥٢/١، وابن جني عثمان الخصائص ٢/١، والقفطي علي بن يوسف المرجع السابق ٤٢/٢، والسيوطي جلال الدين، المرجع السابق ٥٩١/١.

٥٧- هو بكر بن محمد بن محمد بن عثمان المعروف بأبي عثمان المازني قرأ كتاب سيبويه على الأخفش واستملاه على الجرمي، وروى عن أبي عبيدة، والأصمعي وأبي زيد الأنصاري له كتاب التصريف (ت ٢٤٧هـ). ينظر السيرافي المرجع السابق ٨٥-٩٥ وابن الأنباري أبو البركات المرجع السابق صـ١٨٢-١٨٧ والحموي ياقوت، المرجع السابق ١٠٧/٧-١٢٨.

٥٨- الحموي ياقوت المرجع السابق ٢٢/٧، والسيوطي جلال الدين، المرجع السابق ٤٦٣/١، جاجي خليفة المرجع السابق صـ١١٦٠

٥٩- هو أبو بكر محمد بن على بن إسماعيل مبرمان العسكري روى عن يونس وأقرانه، وأخذ عنه السيرافي، وأبو علي الفارسي وغيرهما له كتب منها شرح سيبويه ولم يتمه، وكتاب المجاز، وكتاب العيون. ينظر الزبيدي أبو بكر المرجع السابق صـ١١٤، وابن قاضي

شهبة المرجع السابق صـ١٩٤-١٩٥، والسيوطي جلال الدين المرجع السابق ١/١٧٥-١٧٧.

٦٠- القفطي علي بن يوسف المرجع السابق ٣/١٩٠، والسيوطي جلال الدين، المرجع السابق ١/١٧٧، وابن قاضي شهبة، المرجع السابق صـ١٩٤.

٦١- هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق المعروف بالزجاجي أخذ عن أبي إسحاق الزجاج وعن غيره من كبار النحويين في عصره له تصانيف جيدة منها الجمل في النحو، ومجالس العلماء، وحروف المعاني وغيرها. ينظر التنوخي أبو المحاسن المعري المرجع السابق صـ٣٦-٣٧، واليماني عبد الباقي، المرجع السابق صـ١٨٠ والفيروز آبادي المرجع السابق صـ١٣١.

٦٢-وهو مطبوع بتحقيق الدكتور مازن المبارك، له الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٢هـ الموافق ١٩٨٢م بدار النفائس بيروت.

٦٣- هو أبو الحسن علي بن عيسى المعروف بالرماني، أخذ عن ابن السراج، وابن دريد، وكان إمامًا في النحو واللغة والمنطق، له تصانيف قيمة منها معاني الحروف، وشرح كتاب سيبويه، وكتاب الحدود وغيرها. ينظر الحموي ياقوت، المرجع السابق ١٤/٧٣-٧٨، واليماني عبد الباقي المرجع السابق صـ٢٢١ والفيروز آبادي المرجع السابق صـ١٥٤.

٦٤- القفطي علي بن يوسف ٢/٢٩٦.

٦٥- هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، أخذ عن الكسائي، واشتهر بصحبته، أديب نحوي، من تصانيفه : مختصر النحو، ينظر المراجع القادمة في الهامش التالي.

٦٦- ابن النديم، الفهرست ٧٠/١، وابن الإنباري أبو البركات المرجع السابق صـ١٦٤ وياقوت الحموي المرجع السابق ٢٩٢/١٩ والقفطي المرجع السابق ٣٦٤/٣ والسيوطي المرجع السابق ٣٢٨/٢.

٦٧- هو هارون بن الحائك الضرير يهودي الأصل من الجيرة وكان من أصحاب ثعلب ويوزن به في النحو. ينظر الزبيدي أبو بكر المرجع السابق صـ١٥١ والفيروز الابادي المرجع السابق صـ٢٣٤.

٦٨- ابن النديم المرجع السابق ٧٥/١، والقفطي علي بن يوسف، المرجع السابق ٣٦١/٣، والسيوطي المرجع السابق ٣١٩/٢، وحاجي خليفة المرجع السابق صـ١١٦.

٦٩- هو أبو الحسن محمد بن أحمد المشهور بابن كيسان عالم بالنحو والقراءات وأخذ عن ثعلب والمبرد، ومزج مذهبي البصرة والكوفة في النحو، له تصانيف قيمة، كالمهذب في النحو، ومعاني القرآن، وغريب الحديث وغيرها. ينظر الخطيب البغدادي تاريخ بغداد أو مدينه السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣ نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ٣٣٥/١ وابن قاضي شهبة المرجع السابق صـ٥٠ والسيوطي جلال الدين المرجع السابق ١٨/١.

٧٠- حاجي خليفة المرجع السابق صـ١١٦.

٧١- هو إسماعيل بن إسحاق البصري فقيه محدث عالم بالقراءات متقدم في النحو والصرف، حتى قال المبرد: هو أعلم بالتصريف مني (ت ٢٨٢هـ). ينظر الخطيب البغدادي المرجع السابق ٦/٢٨٤-٢٩٠، وابن العمّاد الحنبلي شذرات الذهب في أخبار من ذهب نشر دار الفكر بيروت لبنان ٢/١٧٨

٧٢- القفطي علي بن يوسف، المرجع السابق ٣/٥٨

٧٣- هو أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق إمام في العربية من البغداديين ومن تصانيفه شرح مختصر الجرمي وغيره. ينظر ابن الأنباري أبو البركات، المرجع السابق صـ٣٣٧، واليماني عبد الباقي المرجع السابق صـ٣١٧، والفيروز آبادي المرجع السابق صـ٢٠٠

٧٤- القفطي علي بن يوسف ٣/١٦٥، وحاجي خليفة المرجع السابق صـ١١٦.

٧٥- هو أبو علي الحسن بن عبد الله المشهور بلغذة الأصبهاني متمكن في النحو واللغة وعلل النحو، وهو من الذين خلطوا المذهبين من البغداديين، وله تصانيف جيدة منها كتاب الرد على الشعراء، وكتاب المختصر في النحو وكتاب الصفات وغيرها. ينظر ابن النديم المرجع السابق صـ٨١، وياقوت الحموي المرجع السابق ٨/١٣٩-١٤٥.

٧٦- القفطي علي بن يوسف، المرجع السابق ٣/٤٣.

٧٧- القفطي علي بن يوسف المرجع السابق الصفحة نفسها، والسيوطي جلال الدين المرجع السابق ١/٥٠٩.

٧٨- السيوطي جلال الدين المرجع السابق الصفحة نفسها.

٧٩- هو أبو موسى ابن مزدان النحوي الكوفي، ينظر القفطي علي بن يوسف ١٨١/٤

٨٠- هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان المعروف بأبي الحسن الكسائي إمام الكوفيين في النحو واللغة والقراءات (ت ١٨٢هـ) من تصانيفه: معاني القرآن، ومختصر النحو، الحدود في النحو. ينظر السيرافي أبو سعيد المرجع السابق صـ١٢٠، والسيوطي جلال الدين المرجع السابق ١٦٢/٢.

٨١- هو بيت من قصيدة للكسائي في وصف النحو كما في القفطي علي بن يوسف المرجع السابق ٢٦٧/٢.

٨٢- هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي نحوي بارع (ت ٣٧٧هـ) من تصانيفه الكثيرة : الإيضاح العضدي في النحو، والتكملة في الصرف، والمسائل العسكريات وغيرها. ينظر ابن الأنباري أبو البركات، المرجع السابق صـ٣١٥-٣١٧، و القفطي علي بن يوسف، المرجع السابق ٣٠٨/١-٣١٠، والفيروزآبادي المرجع السابق ٨٠-٨١.

٨٣- ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص ٨٨/٢،وابن الأنباري أبو البركات، المرجع السابق صـ ٣١٧.

٨٤- الرازي هو أبو بكر أحمد بن علي الرازي المعروف بالجصاص، شيخ الحنفية ببغداد(ت٣٧٠هـ). ينظر الخطيب البغدادي، المرجع السابق ٢١٤/٤-٢١٥، وابن تغرى الأتابكي جمال الدين ابن يوسف،

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، نشر مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط١، عام ١٩٣٣م=١٣٥٢هـ، ١٣٨/٤.

٨٥- ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص ٢٠٨/١.

٨٦- أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد، المسائل المشكلة ٣٠٥-٣٠٦.

٨٧- أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد، المرجع السابق صـ٣٠٦-٣٠٧، ٥٣١.

٨٨- أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد، المرجع نفسه صـ٥٣١، ٥٥٨.

٨٩- ابن السراج هو أبو بكر محمد بن السري السراج، أخذ عن المبرد، وكان عالما بالنحو وعلله، أديبا شاعرا، من تصانيفه: الأصول في النحو، والموجز في النحو (ت ٣١٦هـ). ينظر الزبيدي أبو بكر محمد المجع السابق صـ١١٢-١١٤، واليماني عبد الباقي، المرجع السابق صـ٣١٣.

٩٠- أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد، المرجع السابق صـ٢٠٠.

٩١- أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد، المرجع نفسه صـ٢٥٦.

٩٢- أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد، المرجع نفسه صـ٥٢٩.

٩٣- أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد، المرجع نفسه صـ٣٣٩.

٩٤- أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد، المرجع نفسه صـ٣٨٧، ومثل تنبيهاته على منع القياس على القليل والنادر في المرجع نفسه صـ٥٠٢، ٥٠٨.

٩٥- أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد، المرجع السابق صـ٥٥٨.

٩٦- أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد، المرجع نفسه صـ٨٧-٨٨.

٩٧- أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد، المرجع نفسه صـ٨٨.

٩٨- أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد، المرجع نفسه صـ١٠٤.

٩٩- أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد، المرجع نفسه صـ١١١.

١٠٠- أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد، المرجع نفسه صـ١٧٦.

١٠١- أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد، المرجع نفسه صـ٥٤٢،٥٤١، كما يوجد تعليلات بهذه العلة في عدد من المسائل في الكتاب، مثل ما في صـ٣٣٦،١٩٩، ٣٤٢، ٤٣٩...إلخ.

١٠٢- القفطي علي بن يوسف، المرجع السابق ٣/ ١٤٦.

١٠٣- ابن السراج أبو بكر محمد، المرجع السابق ٥٦/١.

١٠٤- ابن السراج أبو بكر محمد، المرجع نفسه ٣٥/١-٥٧.

١٠٥- الدكتور عبد الحميد الشلقاني، رواية اللغة، نشر دار المعارف بمصر ١٩٧١م، صـ٣٢١.

المبحث الثاني

السماع

إذا أردنا أن نتابع حركة السماع أو النقل اللغوي خلال الفترة نفسها نرى أنها هي الفترة التي يمكن أن تعد فترة خصبة لرواية اللغة ودراسة مظاهرها ومعالمها دراسة مكَّنتِ النحويِّين من تقعيد النحو والصرف وتقرير مسائلهما المتشعبة مستعينين في ذلك بالرواية المعتمدة من أفواه الرواة الثقات أو من نقولهم، بل كان النحويُّون أنفسهم من الرواة والحفظة لِلُّغةِ على قدر ما أوتي كل منهم من قوة الحافظة والذاكرة، وفيما يأتي نتف من أخبارهم في ذلك :-

- **السماع عند الخليل ومن في طبقته**

فكان الخليل نفسه الذي يعدُّ إمامَ المدرسة القياسية والتعليلية النحوية في عصره وفي طبقته راوية لُلُّغة حافظا للهجاتها متعمقا في دراسة ظواهرها، فكتاب العين (المنسوب له)- أول معجم لغوي عربي- وما روَى له سيبويه في كتابه من اللغات يكفي دليلا على تبصير الناس بمدى وعيه للغة وحفظه لها ومعرفته لأسْرارهَا، وقد أشار بعض المترجمين له إلى أن معظم حكايات سيبويه في الكتاب

كانت عنه، بل كلما قال سيبويه: سألته، أوقال: قال. من غير أن يذكر قائله فهو من الخليل ابن أحمد[١]، ويرى الدكتور شوقي ضيف أن السماع عنده يعتمد على نبعين كبيرين هما نبع النقل عن القراء للذكر الحكيم، ونبع الأخذ عن أفواه الأعراب الخُلَّص الذين يوثق بفصاحتهم[٢] حتى قيل: إنه كان يحفظ نصفَ اللغةِ[٣].

ومن يجول بنظره قليلاً مع سيبويه في كتابه ويأنس إلى كتاب الخليل (معجم العين) يقف على ما رُزِقَ الرجلُ من الفهم الدقيق لأسرار اللغة العربية وجمالها فكان تَوَسُّعُهُ في اللغة مما ساعده في تقعيد النحو ورسم معالمه وتقرير مسائله.

وفي طبقة الخليل يوجد يونس بن حبيب الذي كان قمة في الرواية والحفظ وبذل العلم للناس، فقد رُوي أنه "بارع في النحو من أصحاب أبي عمرو ابن العلاء، وسمع من العرب كما سمع مَنْ قبْلَهُ، وقد روى عنه سيبويه وأكثرَ، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرَّدُ بها ، وقد سمع منه الكسائي والفراء[٤]، وكانت حلقته بالبصرة ينتابها أهلُ العلم وطلابُ الأدب، وفصحاءُ الأعراب والبادية[٥] وقد بلغ من حفظه أن اختلف أبو عبيدة[٦] إليه أربعين سنة يملأ كل يوم من حفظه ألواحَه[٧]، وجلس أبو زيد النحوي إليه عشر سنين، وقبله خلف الأحمر[٨] عشرين سنة فاستفادا من حفظه علما غزيرا[٩] ، حتى قال أبو زيد : "ما رأيت أبذل لعلم من يونس[١٠]، وحتى قال أبو عبيدة: "لم يكن عند يونس علم إلاّ ما رآه بعينه"[١١].

يعني أنّ كلَّ علم رآه يونس بعينه فقد ضبطه فلا ينفر منه لقوة حافظته، هذا وما أشبهه من الأوصاف التي توضح لنا مجهوداته الكبيرة في حفظ اللغة وضبطها وروايتها ثم بذلها للناس، ولعلّ في ذلك ما سبَّب تفرده بمذاهب في اللغة والنحو[١٢].

▪ السماع ونماذجه في كتاب سيبويه

تقدم أنه نشطت رواية اللغة نشاطًا كبيرًا استفاد منه النحويون في تقعيد النحو والصرف، ويبدو لنا واضحًا أن الرواية اللغوية حظيت باهتمام كبير لدى علماء الطبقة التي تلت الخليل، وكان إمامهم سيبويه نحويا بارعًا ولغويًا نابغًا يشهد له بذلك كتابُه الوحيدُ الذي بقي إمامًا لكتب النحو، والذي قال فيه أبو إسحاق الزجاج[١٣]: "إذا تأمَّلتَ الأمثلة من كتاب سيبويه تبيَّنْتَ أنه أعلم الناس باللغة[١٤]" وبمجرد الإطّلاع اليسير في الكتاب يتضح لنا مدى تمكُّنه من اللغة وتبصره بأسرارها وأصالة مصادره وكان مصدره في النقل القراء وعلماء اللغة الموثقين[١٥] والعرب الذين توثق بفصاحتهم؛ ولذلك يتردد كثيرًا في الكتاب توثيق رواياته بذكر المروي عنه أحيانًا، أو بذكر ما يوثقه، فيوثق أقوال العرب الذين كان يروي عنهم في أغلب الأحيان بألفاظ متنوعة تدل على سماعه منهم وتحرِّيه الثقة فيمن ينقل عنهم، وتمييزه بين صحيح اللغة وسقيمها، وفيما يأتي بعض نماذج من رواياته :-

- ففي رفع المصدر أو الظرف بعد الفعل المبني للمجهول على أنه نائب الفاعل في نحو قولك ضرب به ضرب ضعيف، وسير عليه سير شديدٌ ونحو ذلك قال سيبويه مقررا ذلك بدليل السماع: "وسمعت من أثق به من العرب يقول: بُسِط عليه مرّتان، وإنما يريد بُسِط عليه العذاب مرتين"[١٦].

- وفي تخفيف إحدى الهمزتين الملتقيتين من كلمتين سواء الأولى أو الثانية إذ نُفِيَ أن يكون تحقيقهما من كلام العرب قال: "ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو وذلك قولك: (فقد جا أشراطها) (محمد:١٨) و (يا زكريّا إنّا نبشرك) (مريم:٧) ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك فقد جاء أشراطها، ويا زكريّاءُ انّا. وقال :

كلُّ غرّاء إذا ما برزتْ ** تُرْهَبُ العينُ عليها والحَسَدْ[١٧]

سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا"[١٨]

وهكذا نجد ألفاظ التوثيق ترد مبعثرة في كتابه بعبارات متنوعة الألفاظ متحدة الدلالة أو متقاربتها، وخوفا من الإطالة أرى أن أورد هنا بعض تلك العبارات مختصرة عن المسائل التي أوردت للاحتجاج لها، وذلك من حيث :-

أ- ما يثبت صحة الحكم في المسألة بتصريح السماع مع التوثيق من سمع منهم في عربيتهم أو علمهم نحو قوله: "سمعت من أثق به من العرب" كما سبق في النص أو نحو قوله : "سمعنا من نثق

بـه مـن العـرب، سـمعنا العـرب الموثـوق بهـم، فكـل هـذه البيـوت سمعناها من أهل الثقة هكذا، سمعناه ممن يوثق بعربيته، سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه،وسمعنا من يقول ممن يوثق بـه من العرب "[١٩] وهكذا.

ويعبّر أحيانا عن التوثيق بوصف المنقول عنه بالفصاحة كما قال في نصب الظرف بتقدير (في) من قولك: ذهبت الشتاء: "وسمعنا العرب الفصحاء يقولون: انطلقت الصيف، أجروه على جواب متى، لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقت"[٢٠].

وقد يوثق السماع بلفظ يدل عليه كالرضى ونحوه، فبعدما حكى مذهب بني أسد وغيرهم من بني تميم في فتح الحرف المشدّد الأخير في جميع الأحوال وعند التقاء الساكنين في غير الألف واللام وهمزة الوصل نحو ردّ، وفرّ وعضّ واقشعرّ حال صياغتها للأمر قال: "وسمعناه ممن ترضى عربيته. ولم يتبعوا الآخر الأول كما قالوا امرؤ، وامرأ وامرئ"[٢١]. ومثله أيضًا قوله: "وقد قال قوم تُرضى عربيتهم" في باب إمالة الراء[٢٢] فاستعمل الرضي للدلالة على الثقة كما أسلف في قوله سمعناه ممن يوثق بعربيته.

وقد يحكي السماع الموثق بلفظ آخر مثل حدّث، وقال، وأخبر، وبلغ ونحوها من ألفاظ السماع، فقد حكي سماعه على إضمار الفعل في باب الإغراء والتحذير بقوله: " وحدّثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له: أما بمكان كذا وكذا وجْدٌ؟ وهو موضع يمسك الماء،

فقال: بلى وجاذا أي فأعرفُ بها وحاذًا" [٢٣] فاستعمل لفظ (جدثنا) لسمعنا، وأمثال قوله: "أخبرني من أثق به، هذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب، ولا نعلم أحدا يوثق بعلمه قال خلاف ذلك... حدثنى من لا أتّهم..." [٢٤] فهذه العبارات متقاربة في الدلالة على السماعات الموثقة من جهة النقل.

ب - ما يثبت صحة الحكم في المسألة بتصريح السماع من العرب مطلقا بدون ذكر ما يدل على توثيق من نقل عنهم إلا أن تضعيف سيبويه من كانت لغته ضعيفة، وتغليطه من كان في لغته غلط ممن كان ينقل عنهم يجعلنا مطمئنّين إلى صحة لغة من أطلق النقل عنهم من العرب بدون ذكر ما يدل على التوثيق ومن أمثال ذلك:-

- حكايته سماع إجراء النسبة إلى الاسم المقصور المعتل الآخر بالياء أو الواو على أصله مع قلب ألف المقصور واو في الحالتين حيث قال: " وسمعنا العرب يقولون في أعيا: أعيويٌ، بنو أعيا، حيٌّ من العرب من جرم، وتقول في أحوى: أحوويٌّ، وكذلك سمعنا العرب تقول"[٢٥] وقد يستعمل الضمير فيقول مثلا:"سمعناهم يقولون سمعناهم ينشدون، سمعنا رجلا منهم، سمعنا من يقول... الخ[٢٦]".

كما كان يستعمل تلك الألفاظ التي تدل على السماع مطلقا مثل بلغ، حدّث، قال... كحكايته سماع جمع نصَف على نصْف كأسد وأسد بفتح الصاد في المفرد وسكونها في الجمع مع قلة ورود ذلك عن العرب وذلك قوله: "وبلغني أن بعض العرب يقول نصف ونُصفٌ"

وفي جمعه على أفْعل، قال: "وبلغنا أن بعضهم يقول: جبل وأجبل"(٢٧)

جـ- ما يثبت صحة الحكم في المسألة بتصريح السماع عن شيخه الخليل أو عن أحد شيوخه المتناثرة أسماؤهم في الكتاب مثل يونس بن حبيب، أو عيسى بن عمر الثقفي، أو أبي الخطاب، أو أبي عمرو بن العلاء ممن أكثر النقل أو السماع منهم في الكتاب سواء كان ذلك بلفظ السماع، أو بلفظ يدل عليه، وهذا أرقى طرق السماع في الكتاب إذ يكون بذلك أدق وأكثر توثيقا مما سمع عمّن لم يصرح باسمه وقد اتسم الكتاب بهذا النوع من النقل والسماع الذي يستعصي استيعاب ذكر مواضعه في الكتاب لكثرته ومن أمثلة ذلك :

أولا:- ما يكون نقلا لما سمعه عن أحد شيوخه عن العرب وذلك مثل ما ختم به باب إثبات ياء المتكلم من المضاف إليه المنادى من نحو قولك: يا ابن أخي، ويا غلام صديقي مع جواز حذفها من يا ابن عمّي، ويا ابن أمّي فتقول يا ابن عمّ ويا ابن أمّ لكثرة استعمالهما ثم قال سيبويه في آخر الباب: "وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل -رحمه الله- ويونس عن العرب" (٢٨).

وفي باب تقديم المستثنى من نحو قولك: من لي إلا أبوك صديقا على أن (صديقا) حال، حكى عن يونس بقوله: "وحدّثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون أحدًا بدلا كما قالوا: ما مررت بمثله أحد فجعلوه بدلا"(٢٩).

وفي باب ظروف الأحيان حيث ذكر عدم صرف (غدوة وبكرة) إذا كانا علمين في مثل قولك: لقيته العام الأوّل غدوة، أو زرته يوم السبت بكرة مريدًا بهما التعريف جاز، وإن أردت بهما التنكير جاز أيضًا بخلاف غيرهما، ثم حكي جواز التنكير بقوله: "وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول: آتيك بكرة، وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده [أي على التنكير] ومثل ذلك قول الله عز وجل: (ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيّا) (مريم:٦٢) هذا قول الخليل"[٣٠].

وفي باب التركيب المزجي عند تطرُّقه لبناء الظروف في مثل قولك زرت صديقي صباح مساء على أنه يجوز الإضافة فتقول: زرت صديقي صباحَ مساءٍ على لغةٍ وهو القياس والأصل كما قال الفرزدق [٣١] :-

ولولا يومُ يومٍ ما أردنا **** جزاءك والقروضُ لها جزاء[٣٢]

قال سيبويه : " وتقول: أنت تأتينا في كل صباح مساء، ليس إلاّ وجعل لفظهنّ في ذلك الموضع كلفظ خمسة عشر، ولم يُبْنَ ذلك البناء في غير هذا الموضع. وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب ولا أعلمه إلا قول الخليل"[٣٣].

وفي باب وقوع المصدر المؤوَّل من (أنّ) المشددة و (أنْ) المخففة موقع إعراب كاسم صريح، ومنه وقوعه موقع رفع على الفاعلية في المستثنى المفرَّغ من نحو قولهم: ما منعني إلا أن يغضب عليَّ محمودٌ على تأويل ما منعني إلا غضبُ محمود عليّ قال مصرّحا

بلفظ الاحتجاج بالسماع: "والحجّة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدّثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعاً للكناني :

لم يمنع الشرب منها غيرُ أن نطقت

حمامة في غصون ذات أو قال[٣٤]

برفع (غير) مضافة إلى المصدر المؤول الذي يستحق هذا الرفع لو كان الاستثناء بإلاّ كما لا يخفى.

وهكذا تطالعنا عبارات متنوعة في توثيق سماعه عن العرب عبر شيوخه، بل قد يطلب السماع عنهم وبخاصة عن الخليل في صورة سؤال موجه لهم أو للعرب مما جعل عبارة (وسألت الخليل) أو (وسألنا العرب) تتردّد في الكتاب[٣٥].

ثانيًا- ما يكون نقلا لرأي أحد شيوخه سواء وافق فيه قول العرب أم بناه على القياس وذلك بأن يصرح في الحكم أنه رأي لشخص معين ومن ذلك أنه لما تحدّث عن لفظ (كل) وبعض ألفاظ التوكيد، وخلُص إلى أن لفظ (كل) يقع مبتدأ، وتوكيدا ختم الباب بقوله: "والذي ذكرت لك قول الخليل، ورأينا العرب توافقه بعدما سمعناه منه"[٣٦]

وحكى رأي يونس في منع حذف الياء فعيلة من المضعف والأجوف عند النسبة إليهما بعدما حكى شذوذ عدم حذفها من غيرهما عنه حيث قال: " وسألته عن شديدة فقال: لا أحذف، لاستثقالهم التضعيف، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من

الحروف، قلت فكيف تقول في بني طويلة؟ فقال: لا أحذف، لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فعل..."[٣٧].

هذا، وكان له من اللغات الشاذة موفقه المعروف في الحكم عليها بشذوذٍ، أو ضعفٍ أو قبح أو غلطٍ مما يدلّ على تمام درايته و يصور لنا عمق تبصره بلغات العرب من حيث الكثرةُ والقلةُ، والفصاحةُ والضعفُ والغلطُ، ويؤكد ذلك ما يلقانا من مناقشات علمية جادة لظواهر اللغة ودقائق علومها بما يورد فيها من ألفاظ التوثيق والتضعيف من خلال عبارات تكشف عن كوامن ما يحكيه لنا من لغات العرب.

ثالثا :- كما أوردنا بعض نماذج لأسلوبه في توثيق النقل أرى أن أشير إلى بعض عباراته في تضعيف بعض اللغات أو تغليطها ومن ذلك:

أ- نفي سماعه لشيء استهجنه أو أنكره لمخالفته لنهج العرب في كلامها ففي باب أفعال المطاوعة احتج سيبويه بعدم سماع تعدية شيء مما جاء على وزن افعنلل وافعلّ وافعنلى بعدما قرّر عدم تعدية صيغ المطاوعة من المزيد الثلاثي قائلاً "وليس في الكلام احرَنْجَمْتُه، لأنه نظير انفعلت في بنات الثلاثة... ونظير ذلك من بنات الأربعة اطمأننت واشمأززت، لم نسمعهم قالوا: فعلته في هذا الباب"[٣٨]

ولما قررّ امتناع إمالة الألف التالية للحرف المستعلية السبعة التي هي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء أو الواقعة قبلها دلّل على ذلك بقوله : " ولا نعلم أحدا يُميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته"[٣٩].

كما أثبت تصحيح عين بعض أفعال محفوظة عن العرب مثل استحوذ بمعنى غلب، واجتور بمعنى تجاور، واستروح بمعنى استراح، وأطيب وجده طيبًا، وأغيلت ونحوها بعدم سماعها معتلة العين على تلك المعاني بقوله: "... وأخْيَلتْ، وأعْيَلتْ، وأعْيَمَتْ، وَاستَعْيَل، فكل هذا فيه اللغة المطردة إلا أنَّا لم نسمعهم قالوا إلا استروَح إليه"[٤٠].

ب- ذكر ما يدل على ضعف اللغة لشذوذها أو ضعفها إذا قورنت بنظائرها من حيث سماعها عن العرب المحتج بكلامهم، ومن ذلك تقبيحه نصب (العبيد) من بعض العرب في قولهم : أما العبيدَ فذو عبيد حملا على المصدر، فسيبويه يرى أن الوجه فيه الرفع فضعف نصبه قائلاً: " وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبد يجرونه مُجرى المصدر سواء، وهو قليل خبيث"[٤١] وحكم بالضعف والقبح على الفصل بين الجار والمجرور في مثل قولهم: مررت بقائمًا رجلٍ؛ لأنه على خلاف سنن العرب في كلامها[٤٢].

وقد يضعف لغة بتغليط قائلها من العرب أو من النحويين إذا خرجت عن طريقة جمهور نظائرها فقد غلَّط قوما من العرب كانوا يعطفون على اسم إنّ أو يؤكدونه بالرفع قبل استكمال خبرها حيث قال: "واعلم أن ناسا[٤٣] من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان) كما غلَّط من قلب ألف ناب واوًا عند التصغير فقال: نُوَيْب بدل نُيَيْب من العرب ظنًّا منهم أن ألفه واو، ومن همز مصائب جمع مصيبة حيث توهموا أنها على وزن فعيلة وهي عنده على زنة مفعلة[٤٤].

وهكذا نجد غور خبرته بلغات العرب يتبيَّن من خلال دراساته في الكتاب على أن تغليطه لبعض العرب على نحو ما أشرنا إليه لا يعني تقليله شأن السماع بل يؤكد تمسكه بهذا الأصل الأصيل في تقعيد الأصول النحوية والصرفية لأنه لا يغلّط إلا ما خالف صحيح اللغة وفصيح الكلام، ويترك القياس- مع ولعه به- إذا خالف الصحيح المسموع، فها هو لم يرض قياس عمل الجار والمجرور على عمل الفعل في الحال المقدم على صاحبها النكرة من نحو قولك: قائما فيها طالب قياسًا على : قائما نام طالب لعدم تصرف الجار والمجرور تصرف الفعل وذلك حيث قال: "واعلم أنه لا يقال: قائما فيها رجل. فإن قال قائل: أجعله بمنزلة راكبا مرّ زيد، وراكبا مرّ الرجل، قيل له: فإنه مثله في القياس، لأن (فيها) بمنزلة (مرّ) ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأن (فيها) وأخواتها لا

يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل. فأجره كما أجرته العرب واستحسنت).

ومما يُبرز أمانته العلمية اعترافه بما يجيزه قياسًا مع تصريحه بعدم سماعه من العرب فيما يقررّ من أحكام في بعض المسائل، فقد صوّب مذهب عيسى بن عمر الثقفي في تنكير المنادى العلم المنصوب كأنه نكرة غير مقصودة وذلك بالقياس مع اعترافه بعدم سماعه عن العرب وقاس جواز الإضافة في (بادي بدا) على جوازها في معدي كرب مع اعترافه بعد سماع الإضافة عن العرب في (بادى بدا) وأشار إلى مذهب أبي عمرو بن العلاء الذي نقل عنه يونس بن حبيب في تصغير أناس على أنيّس مقررّا أن العرب جميعًا لا يصغرونه إلا على نُوَيْس.

وأفاد بعدم سماعه جمع رحى إلا على أرحاء عن العرب وإن كان يجيز جمعه على غير ذلك قياسا وكذلك في تكسير ما جاء على زنة (فعل) بكسرالعين مثل نبقة، وخربة، ولبنة[٤٥].

هذه نماذج يسيرة من الكتاب تنقل صورة أمانة سيبويه فيما ينقله من لغات العرب وأساليبها بما يوضح دقته في النقل وبصيرته بأحوال ما ينقله ومن ينقل عنهم.

وبهذا الصدد ألفت نظر القارئ إلى أن نماذج المنقولات والسماعات التي سقناها في هذا المبحث للتدليل على إسهام سيبويه في تقرير أصل السماع أو النقل في اللغة العربية لا تخرج عن أن يكون إما

متواترًا وهو أكثر ما في الكتاب ومعظم ما أوردته هنا، وإما أحادًا ويوجد قليل منه في الكتاب، فمن الروايات المنقولة فيما سبق معظمها من العرب الذين يوثق بعربيتهم أو من جمهور العرب الذين يحتج بكلامهم وإن لم يذكر فيه سيبويه لفظ التوثيق أحيانًا، وأقل ما يكون أن يروي اللغة من بعض العرب بواسطة من يوثق بعلمه وروايته ودرايته ممن سماهم سيبويه أو لم يسمّهم، وهذا كله داخل في الروايات التي بلغت حد التواتر، وما رواه أو نقله سيبويه من فرد فإنّه كان يذكر اسم الرواي أحيانًا، ويسنده أحيانًا إلى أصحاب اللغة كما سبق ذكر نماذج منه، هذا فيما يتعلق بلغات العرب من نثر وشعر.

- احتجاجه بالقرآن الكريم والأحاديث النبوية

أما استدلاله -رحمه الله- بالقرآن الكريم فغني عن إيراده في هذا البحث لكثرته، ومن يطّلع على الكتاب يلق آيات القرآن شواهد لمسائل نحوية وصرفية ولغوية متناثرة فيه، فلم يترك في القرآن بدون أن يستشهد منها إلا تسعًا وعشرين سورة فقط معظمها من قصار السور وبعض المفصل، واستشهد بآيات كثيرة من بقية الخمس والثمانين سورة من السور الطوال ونحوها مما يصوِّر لنا بالغ اهتمامه بالاحتجاج بكلام الله تعالى العربي المبين.

أما الحديث النبوي الشريف فلم يول اهتمامه بالاستشهاد به. والغريب عزوفه عن ذلك مع كونه مشتغلاً بالحديث والفقه في بداية أمره مع شيخه حماد بن سلمة[٤٦] مما ينفي عدم إلمامه بالحديث إلا أنه ضنَّ بذكر ما يُشعر في استشهاده بالحديث أنه حديث شريف على قلة ذلك أيضًا؛ إذ لم يتجاوز أجزاء الأحاديث التي استشهد بها سبعة فقط في خضم كتابه؛ ففي باب ضمير الفصل استشهد بالحديث المتفق عليه "كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه، وينصرانه"[٤٧] ولم يشر إليه أنه حديث شريف بل صرفه بما يشعر أنه من كلام العرب حيث قال:"وأما قولهم: كل مولود..."[٤٨].

وقد يستشهد ببعض ألفاظ الحديث ليثبت أوجه أساليب العرب في الإعراب فلا يعتني بالإشارة إلى كونه حديثًا نبويًّا كما فعل في الحديث الصحيح عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده: "سبوح قدّوس رب الملائكة والروح"[٤٩] استشهد به سيبويه في باب المفعول المطلق الذي يحذف عامله بقوله: "وأما سبوحًا قدّوسًا ربّ الملائكة والروح، فليس بمنزلة سبحان الله، لأن السبوح والقدوس اسم، ولكنه على قوله: أذكر سبوحًا قدوسًا... ومن العرب من يرفع فيقول: سبّوح قدوس ربّ الملائكة والروح كما قال: أهل ذاك وصادق والله. وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعًا ونصبًا"[٥٠].

واستشهد بجزء من حديث المغيرة بن شعبة - رضي الله عنه- بلفظ قال : "إن الله ينهاكم عن قيل وقال" بفتح (قيل وقال) على حكاية أصلهما إذا سمّي بهما مع جواز إعرابهما ثم قال: "ومنهم من يقول: عن قيل وقال لما جعله اسما"[٥١] أي يجرّهما بالكسرة وصنيع سيبويه هنا اختلف قليلا حيث لم يسند الحديث إلى أحد بل اكتفى بقوله: (كما قال:) ثم أورد النص المذكور، فكأنه اعتمد على أن الناس لا يجهلون كون هذا النص حديثًا نبويًا لشهرته، وقد جاءت روايات الحديث على الوجهين بحكاية الفتح وإعرابهما بالكسر جرّا مما يثبت تعمد سيبويه الاستشهاد به[٥٢].

ومثل هذا الأسلوب في اكتفائه بقوله: "كما قال" للإشارة إلى الحديث استشهاده بجزء من حديث صحيح مسلم في كون لفظ (نفس) مؤنثا بدليل وصفه بالمؤنث حيث قال: "فأما ما جاء من المؤنث لا يقع إلا لمذكر وصفا، فكأنه في الأصل صفة لسلعة أو نفس كما قال: "لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة"[٥٣]

ومما يؤكد اعتماد سيبويه الحديث النبوي مصدرا تاليا للقرآن الكريم لنقل اللغة العربية صنيعه في باب التنازع حيث استشهد بالقرآن بقوله تعالى: (والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات) (الأحزاب:٣٥) في إعمال الأولين وتقديره في الأخيرين فقال: " ومثل ذلك: (و نخلع ونترك من يفجرك)[٥٤] في إعمال الثاني في الظاهر وتقديره في الأول فاستشهد بهذا الجزء من

دعاء القنوط المأثور قبل استشهاده ببيت من الشعر، وقد استشهد بأحاديث أخرى وإن كانت قليلة[٥٥] في جملتها إلا أن استشهاده بهذا القدر من الأحاديث الصحيحة يبطل ما يتردد لدى بعض الباحثين من أن سيبويه لم يستشهد بالحديث في كتابه، وأن المتقدمين من النحويين حذوا حذوه في ذلك.

▪ من أشهر رواة اللغة

- يُعَدُّ خَلَف بن حيان المعروف بخلف الأحمر (ت ١٨٠هـ) من أوائل الذين أحدثوا السماع بالبصرة، وكان معلّمَ أهل البصرة في الشعر حتى حكي ابن سلام الجمحي إجماع البصريين على توثيقه فيما يرويه من الشعر[٥٦].

- ومن الذين دفعوا حركة الرواية اللغوية دفعا قويا أبو فيد مؤرج السدوسي العجلي (ت ١٩٥هـ) من زملاء سيبويه البرزة عند الخليل في اللغة والشعر[٥٧].

- ومنهم هارون بن موسى النحوي البصري، وقد رَوَى عن الأئمة وَرُوِيَ عنه وكان صدوقا حافظا ثقة، وقد نقل عنه سيبويه قراءات لبعض آيات القرآن الكريم في مواضع من كتابه لتوجيه بعض اللغات وأساليب العربية[٥٨].

- كذلك أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) الذي كان علمه باللغات مثل علم يونس بالنحو بحيث كانت حلقته بالبصرة ينتابها الناس لكثرة سماعه من العرب، ولكونه ثقة مقبول الرواية.

ويشهد لأثر أبي زيد في علم النحو أن كتبه المصنفة في اللغة مملوءة بشواهد النحو عن العرب مما ليس لغيره، وله كتاب في تخفيف الهمزة على مذهب النحو[٥٩]، وقد كان أبو زيد الأنصاري يُعَدُّ مع صاحبيه عبد الملك بن قريب الأصمعي وأبي عبيدة معمر بن المثنى عصب الرواية في البصرة بعد أبي عمرو ابن العلاء الذي أخذوا عنه، فكانوا أئمة الناس، أخذوا عنهم اللغة والشعر وعلوم العرب مما استفادوه من أبي عمرو وغيره[٦٠]، فأخصبوا الرواية اللغوية بمجهودهم وذكائهم ويقال : إن الأصمعي كان يحفظ ثلث اللغة، وكان أبو زيد يحفظ ثلثي اللغة[٦١].

وهكذا لقيت الرواية اللغوية عناية لائقة استطاع علماء النحو أن يُقعِّدُوا بها النحو والصرف ويضعوا على أساسها الأصول التي يرجعون إليها خلال تلك الفترة، وبلغ من عنايتهم أن يوجد من بينهم من يحفظ اللغة كلها، كما زعموا ذلك في أبي مالك عمرو بن كركرة[٦٢]. وكل ذلك يجري على أسسٍ وضعوها وشروطٍ قيدوا بها الرواية، لتتَّسم بالدقة، وبتحرِّي الصحة والفصاحة على ما استحق أن يجمعها المتأخرون عنهم، ويصطلحوا عليها باسم النقل أو السماع في علم أصول النحو فيما بعد

- لا ننسى أنه قد مرَّ بنا مدى اهتمام أبي عمرو بن العلاء بجمع اللغة وشدة تسليمه للعرب[٦٣] لِمَا له من بصيرة باللّغة وأسرارها، فكان من ذلك أن تحرّج من الرواية إلاّ من العرب الخُلَّص الفصحاء، كما تحاشى رواية شعر المولَّدِين، بل تبنَّى فكَرة المُحَدِّثِينَ وأخذَ بأسلوبهم واعتمدَ شُرُوطهم في رواية الحديث، فكانت روايةُ اللغة على أساس ذلك ومتمَشِّيَةً معه.

- كان أذكى تلميذٍ أحْسَنَ حملَ هذه الفكرةِ من أبي عمرو هو تلميذُهُ الأصمعي فطبقها أدقَّ تطبيقٍ حتى عُرِفَ واشتُهِرَ بالتحرِّي والدقة في الرواية فكان كشيخِهِ لا يأخذُ إلاّ من العربي الفُحِّ، ولا يُجَوِّزُ إلا أفصحَ اللغات، ويلجّ في ذلك ويُلِحُّ في دفع ما سواه[٦٤].

ومن ثَمَّ كان رواي اللغة يُلَقَّبُ بألقابٍ معروفةٍ للرواة في علم أصول الحديث مثل: ثقة، صَدُوق، حافظ، مأمون، مقبول الرواية... الخ[٦٥].

وكما كان لرواية اللغة تقدُّم ملموس بالبصرة خلال هذه الفترة كانت الكوفة أيضًا قد نشِطتَ نشاطا كبيرا في رواية اللغة والشعر ودراسةِ النحو والصرف في مجالسهم العلمية، إذ قد برز منهم علماء استفادوا من علماء البصرة.

- ومن أبرز أوائل الرواة بالكوفة أبو عمرو[٦٦] الشيباني الذي يقال: إن معه من العلم والسماع عشرة أضعاف ما كان مع أبي عبيدة، مع أن أبا عبيدة أعلم أهل البصرة في السماع والعلم في عصره[٦٧].

- ومن الكوفيين الذين لهم يَدٌ طُولَى في توسعة دائرة السماع محمد بن زياد الأعرابي[٦٨] (ت ٢٣١هـ) الذي يُعَدُّ أقربَ طريقة إلى البصريين في هذا المجال، وكان كما ينقلُ من أفواه الأعراب كان مولَعًا بالنقل من الكتب واسع الحفظ[٦٩].

- ومن أوائل الكوفيين الذين ضبطوا اللغة وسمعوها ودرسوها للناس زهير الفرقبي[٧٠] الذي قال الهيثم ابن عدي[٧١] عنه : "رأيت زهيرَ الفرقبيَّ وقد اجتمع عليه ناس يسألونه عن القراءات والعربية وهو يجيبهم ويحتجُ على ما يقول بأشعار العرب[٧٢]".

- ومنهم الكسائي الذي حكى ثعلب[٧٣] إجماع الكوفيين على أنه أكثر الناس كلهم رواية وأوسعهم علما[٧٤].

- وتلميذه الفراء الذي يرى ثعلب أنْ لولاه لضاعتِ العربيةُ وسقطت ولكنه الذي حَصَّنَهَا وضبطها بغزارة علمه وسعة روايته[٧٥].

وهكذا نرى أنه كما نشطتْ حركةُ الرواية نشاطا كبيرًا يصلح أن يستفيدَ منه النحويُّون لتقرير قواعد النحو والصرف وأصولهما بالبصرة منذ عصر الخليل كذلك نشطت نشاطًا مثيلاً له بالكوفة ابتداء بأستاذهم الكسائي فبلغت الرواية عندهم ما بلغت وتمسكوا بها، واعتنوا بها، وجعلوا للسماع الرجحانَ الكبيرَ على القياس عندهم حتى إنهم ليعتبرون اللفظ الشاذّ فيقيسون عليه، وقد يبنون على الشعر كلامًا من غير نظر إلى مقاصد العرب وبدون اعتبار القلة أو الكثيرة وذلك قاعدة مشهورة عندهم[٧٦].

هذا، ولما كان انتهاء عصر الاحتجاج باللغة في الحضر هو منتصف القرن الثاني الهجري، وفي البدو هو أواخر القرن الرابع الهجري[٧٧] فإنه يمكننا أن نستنبط من خلال تلك المجهودات التي بذلها أولئك العلماء في رواية اللغة بأطوارها المتعددة سواء طور الرواية بالمشافهة سماعا، أم طور الرواية بالمشافهة والمكاتَبَة نستنبط من ذلك أنها تطورت تطورا ملموسا كتطور القياس والتعليل خلال الفترة نفسها بحيث ساعدت علماء النحو على تقرير الأصول والقواعد وعلى استنباط الأحكام والمسائل النحوية من اللغة الفصيحة المعتمدة، ولاسيما أن النحويين أنفسهم رواة لِلُّغَةِ بالطبع، فكان للتطوُّر المستمرّ الذي شهده السماع والنقل ما بين عصر الخليل وأواخر القرن الرابع الهجري أثر جيِّد فيما تقرر من الخطوط العريضة التي اصطلحوا عليها كأركان وشروط للأصل الأوَّل من أصول النحو العربي فيما بعد وهو السماع أو النقل.

■ هوامش المبحث الثاني من الفصل الثاني

١- السيرافي- أبو سعيد، أخبار النحويين البصريين صـ٥٦، وابن الأنباري- أبو البركات المرجع السابق صـ٤٦.

٢- ضيف- الدكتور شوقي ضيف- المدارس النحوية، نشر دار المعارف بمصر صـ ٤٦-٤٧.

٣- السيرافي- أبو سعيد، المرجع السابق، صـ٦٨.

٤- الفراء، هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي المشهور بالفراء من أعلام الكوفيين في النحو واللغة، له تصانيف كثيرة : منها معاني القرآن، (ت ٢٠٧هـ) ينظر الزبيدي أبو بكر، المرجع السابق ١٣١-١٣٣، والحموي ياقوت المرجع السابق ٩/٢٠، والفيروز آبادي، مجد الدين المرجع السابق صـ ٢٣٨.

٥- السيرافي –أبو سعيد، المرجع السابق صـ٥١، وابن الأنباري أبو البركات، المرجع السابق، صـ٤٩.

٦- أبو عبيدة، هو معمر بن المثنى من تيم قريش نحوي لغوي بارع عالم بأيام العرب، من تصانيفه: مجاز القرآن (ت ٢١٠هـ). ينظر أبو الطيب اللغوي المرجع السابق صـ٧٧، واليماني عبد الباقي، المرجع السابق صـ٣٠٥.

٧- ينظر القفطي- علي بن يوسف، المرجع السابق ٧٦/٤.

٨- خلف بن جيان بن محمد الأحمر وهو معروف بخلف الأحمر من رواة غريب اللغة والشعر(ت ١٨٠هـ) ينظر أبو الطيب اللغوي المرجع السابق، صـ ٨٠-٨١، والقفطي، علي بن يوسف، المرجع السابق ٣٨٣/١-٣٨٥، والسيوطي،جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة ٥٥٤/١.

٩- القفطي علي بن يوسف، المرجع السابق ٧١/٤.

١٠- الزبيدي – أبو بكر، المرجع السابق، صـ٥٢.

١١-الزبيدي – أبو بكر، المرجع السابق، صـ٥١.

١٢-ينظر تفصيل ذلك في ترجمته في أبي سعيد السيرافي، المرجع السابق، صـ٥١-٥٤، والقفطي، علي بن يوسف، المرجع السابق ٧٤/٤-٧٨.

١٣- الزجاج، هو إبراهيم بن السري بن سهل المعروف بأبي إسحاق الزجاج من تلاميذ المبرد المبرزين. له تآليف حسان، منها معاني القرآن، ومختصر النحو، (ت ٣١١هـ). ينظر : أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، المرجع السابق، صـ ٣٨-٤٠، والحموي ياقوت، المرجع السابق ١٣٠/١، والسيوطي جلال الدين، بغية الوعاة ٤١١/١-٤١٣.

١٤-الزبيدي –أبو بكر، المرجع السابق، صـ٧٢.

١٥- فقد ذكر الدكتور شوقي ضيف الشيوخ الذين سمع منهم سيبويه ابتداء من شيخه الخليل بن أحمد وانتهاء بأبي زيد الأنصاري مع ذكر عدد المرات التي نقل عنهم في كتابه المدارس النحوية صـ١٨.

١٦- سيبويه- عمرو بن بشر بن قنبر- الكتاب ٢٣٠/١.

١٧-البيت مجهول القائل، ينظر الكتاب ٣/ ٥٤٩، وابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصل نشر عالم الكتب- بيروت، لبنان(بدون تاريخ الطبع) ١١٨/٩، والشاهد فيه: تخفيف الهمزة الثانية وهي في (إذا) وجعلها بين بين؛ لأنها مكسورة بعد فتحة.

١٨- يلاحظ كيف قرَّر سيبويه هذه المسألة بسماعه عن العرب بعبارات متعددة مثل : ومن كلام العرب... سمعنا ذلك من العرب... سمعنا من يوثق به من العرب...، ينظر سيبويه، المرجع السابق ٣/ ٥٤٩.

١٩- سيبويه، المرجع السابق، ٧١/١، ٣٩٦، ١٣٧/٣، ٢٧٩، ٤٢٥ ١٣٩/٤، ١٨٦، وهكذا نجد في تضاعيف الكتاب معنى هذه العبارات التي تصرح بسماع سيبويه ممن يوثق بعلمه وعربيته، كما نقله في ١/ ٢٥٥، ٣١٩، ٤٢٣، ٢/ ٩٢، ٢٤٤، ٣٤٥، ٤٠٦/٣، ١٢١/٤، ٢١٦، على الترتيب.

٢٠- سيبويه، المرجع نفسه، ٢١٩/١، وأمثاله دلالة في: ١٥٧/٣، ٢٣٨، ٢٨٥، ٣٠٠، ٥٠٣، بالترتيب.

٢١- سيبويه، المرجع نفسه ٣/ ٥٣٣.

٢٢- سيبويه، المرجع نفسه، ٤/ ١٣٨، وفي معناه أيضًا في : ١٨٢/١، ٤٧١/٤.

٢٣- سيبويه، المرجع السابق ٢٥٥/١-٢٥٦.

٢٤- ينظر هذه العبارات على الترتيب في سيبويه المرجع ٤٦٢/٣، ٤٦٥، ١٥٢/٣، ٣٠٣، ٣٦٩، ومما في معنه أيضًا ٢٤٥/١، ٣٥٩/٢، ٢٦٥/٣.

٢٥- سيبويه، المرجع السابق، ٣٥٢/٣، ونحو ذلك مثل سمعنا من العرب من يقول، كما في : ١١٦/١، ٢٤٣، ٢٤٩، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٤١٢، ٢٧/٢-٢٨، ٦٣، ٦٧، ٦٩، ٧٤، ١١٦، ١١٧، ١٥٢، ١٨٦-١٨٧، ٥٨/٣، ١٧٨، ٢٣٣، ٢٤٨، ٢٩١، ٢٩٢، ١٧٧/٤، ١٨٠.

٢٦- وذلك باستعمال ضمير يرجع إلى العرب أو ما يدل عليهم من موصول ونحوه، ينظر مثلا: سيبويه المرجع نفسه، ١٦٠/١، ٢٩٣، ٤٣٢، ٥١/٢، ١٣٣/٣، ١٦٨، ٢٠٦، ٢٣٨، ٢٤٩.

٢٧- سيبويه، المرجع نفسه، ٥٧١/٣، وكذلك ألفاظ أخرى تؤدي هذا المعنى، مثل حدّثني، وأخبرني، وقال لي، زعم لي،... ينظر أمثال ذلك في :٣٤٣/١، ١١٢/٢، ١٩٢، ١٥٤/٤.

٢٨- سيبويه، المرجع نفسه ٢١٤/٢.

٢٩- سيبويه، المرجع نفسه ٣٣٧/٢.

٣٠- سيبويه، المرجع نفسه ٢٩٤/٣.

٣١-الفرزدق هو همام بن غالب بن صعصعة المجاشعي الدارمي من شعراء الإسلام الثلاثة المقدَّمين وكان يقول في كل شيئ، وسريع الجواب،قال عنه أبو عمرو بن العلاء : ((وكان الفرزدق يشبه من شعراء الجاهلية بزهير)) وهو من الطبقة الأولى من الإسلاميين عند ابن سلام. ينظر الجمحى ابن سلام في طبقاته (المرجع

السابق)١/٢٩٩،٢٩٨، وما بعدها، وابن قتيبة الدينوري، عبدالله بن مسلم، الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء، تحقيق الدكتور مفيد قميحة، ضبط الأستاذ نعيم زرزور، نشر دار الكتب العلمية بيروت، ط٢،١٤٠٥هـ صـ٣١٠-٣١٨، والآمدي في المؤتلف صـ٢٥٠، والمرزباني في معجم الشعراء ٤٦٥-٤٦٨.

٣٢- ديوان الفرزدق شرح وضبط الأستاذ علي فاعور، نشر دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، سنة١٤٠٧هت=١٩٨٧م، صـ٩، والبغدادي عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، نشر دار صادر بيروت ٢/٩٤، والسيوطي جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، نشر دار البحوث العلمية بالكويت ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م، ١/١٩٧.

٣٣- سيبويه، المرجع السابق، ٣/٣٠٣.

٣٤-سيبويه المرجع السابق ٢/٣٢٩.

والبيت من البسيط لرجل من بني كنانة كما يظهر من نص الكتاب، ونسب إلى أبي قيس صفي بن الأسلت الأنصاري، وقيل ابن رفاعة في السيرافي، أبي محمد يوسف، شرح أبيات سيبويه، تحقيق الدكتور محمد بن علي سلطاني، نشر دار المأمون للتراث بدمشق، ط١٩٧٩م، ٢/١٨٠، والسيوطي جلال الدين عبد الرحمن، شواهد المغني، نشر دار مكتبة الحياة بيروت- لبنان، تصحيح الشيخ محمد محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي، بعناية لجنة التراث العربي رفيق حمدان

وشركاه ٤٥٨/١، والبغدادي عبد القادر، المرجع السابق، ٤٥/٢-٤٩، ومحمد هارون عبدالسلام، معجم شواهد العربية، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١٣٩٢هـ ١٩٧٢م، صـ٣١٤.

ويمكن الرجوع إلى الصفحات الآتية من الكتاب للوقوف على صور من عباراته في حكاياته سماعه عن شيوخه، وعن بعض العرب الذين يذكر أسماءهم أحيانا مثل : ٢٧١/١، ٣٨٩، ٨٣/٢، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٩، ٣١٥، ٣١٩، ٣٣٧،٣٦١، ٢١٩/٣، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٩٣، ٣٠٠، ٣٣٨، ٣٨٧، ٤١٠، ٤٥٦، ٤٥٩، ٥٤٢...إلخ.

٣٥-سيبويه، المرجع نفسه، ٢١٠/٢، ٢٨٦/٣، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٨٧، ٤١٠، ٤١٣.

٣٦-سيبويه، المرجع نفسه ١١٧/٢، وينظر أيضًا ٣٩٥/١، ٨٥/٢، ٨٤، ٣٦٠، ٤٥٦/٣.

٣٧-سيبويه، المرجع نفسه ٣٣٩/٣.

٣٨-سيبويه، المرجع نفسه ٧٧/٤.

٣٩-سيبويه، المرجع نفسه ١٢٩/٤.

٤٠-سيبويه، المرجع نفسه ٣٦٤/٤، وينظر أيضًا ٣٣/٤، ١٧٨، وتراجع معاني هذه الأفعال بمظانها في ابن منظور الأفريقي، لسان العرب، والجوهري إسماعيل بن حماد، الصحاح تحقيق أحمد عبد الغفور عطا،ط٣، ١٤٠٤هـ دار العلم للملايين- بيروت.

٤١-سيبويه، المرجع نفسه، ٣٨٩/١.

٤٢-سيبويه، المرجع نفسه، ١٢٤/٢، وتوجد أمثال هذه العبارات مبثوثة في الكتاب في توجيه شذوذ اللغة أوضعفها، أو ما يجوز في شعر منها ولا يجوز في نثر، أو ما أشبه ذلك كما في ١١٤/٢، ١٥٤، ٣١٨، ٣٥٧، ٤٠/٣، ١٠٦/٤...إلخ.

٤٣-سيبويه نفسه ١٥٥/٢.

٤٤-سيبويه نفسه ٤٦٢/٣، ٣٥٦/٤ على الترتيب في المسألتين، وأمثال ذلك في ٤٣٧/١، ١٦٠/٤... إلخ.

٤٥-سيبويه نفسه ١٢٤/٢، ٢٠٣، ٣٠٤/٣، ٤٥٧، ٥٧٢، ٥٨٤، على الترتيب في المسائل المذكورة.

٤٦-ابن كثير القرشي، عماد الدين إسماعيل بن عمر، المرجع السابق ٦٠٧/١٣.

٤٧-حديث شريف خرجه البخاري، محمد بن إسماعيل في صحيح البخاري، نشر المكتبة الإسلامية لمحمد أوزدمير، إستنابول تركيا، كتاب الجنائز، باب ٨٠، ٩٧/٢، ٩٨، ١٠٤، وكتاب التفسير ٢٩/٦، وكتاب القدر، باب٣، ٢١١/٧، والنيسابوري-مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار الحديث بالقاهرة، ط١، ١٤١٢هـ، كتاب القدر ٢٠٤٧/٤-٢٠٤٨، والسيوطي جلال الدين عبد الرحمن تنوير الحوالك شرح مؤطأ مالك، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١٤١٤١١هـ ٢٩٣/١، وفي جميع هذه المراجع وغيرها لم أقف على النص الذي فيه شاهد ضمير الفصل لهذا الحديث كما أورده سيبويه.

٤٨-سيبويه، المرجع السابق ٣٩٣/٢.

٤٩-ينظر النيسابوري، مسلم بن الحجاج، المرجع السابق، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود ٣٥٣/١، والإمام ابن حنبل أحمد، المسند ٣٥/٦، ٩٤، ١١٥، ١٤٨، ١٤٩، ١٧٦، ١٩٣، ٢٠٠، ٢٤٤، ٢٦٦، وفي غيرهما

٥٠-سيبويه، المرجع السابق ٣٢٧/١.

٥١-سيبويه، المرجع نفسه ٢٦٨/٣.

٥٢-ففي صحيح البخاري حكاية الفتح في محل نصب المفعول به من قوله -صلى الله عليه وسلم- : ((إن الله كره لكم ثلاثا قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال)) كتاب الزكاة، باب٥٣، ١٣١/٢، وكتاب الاستقراض، باب ١٩، ٨٧/٣، وكتاب الأدب، باب ٦، ٧٠/٧، ومسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، ح ١٠، ١٢، ١٣، ١٣٤٠/٣-١٣٤١، وابن حنبل،المرجع السابق ٣٢٧/٢، ٣٦٠، ٢٤٦/٤، ٢٤٩.

وجاءت رواية الإعراب بالكسر جرًّا في صحيح مسلم، كتابالأقضية نفسه ح ١٤، ١٣٤١/٣، وابن حنبل أحمد، المرجع السابق ٢٥٤/٤.

٥٣-جزء من حديث أبي هريرة- رضي الله عنه- في صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب ٤٧، ح ١٧٨، وحديث عبد الله، باب٩٥، ح ٣٧٧، ٣٧٨، وابن حنبل في مسنده ٣/١، ٣٠٩/٢، وابن ماجه، كتاب الصيام ح ٣٥.

٥٤-ينظر سيبويه، المرجع السابق ٧٤/١، والشاهد جزء من دعاء القنوت المأثور كما في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل،

لمحمد ناصر الدين الألباني، بإشراف زهير الشاويش، نشر المكتب الإسلامي- بيروت/دمشق ١٦٥/٢، وذلك لإثبات إعمال أحد العاملين في الظاهر وتقديرعمل الآخر في باب التنازع

٥٥-من الأحاديث التي استشهد بها أيضًا ((ما من أيام أحب إلى الله عز وجل فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة))وذلك في الكتاب ٣٢/٢، من أحاديث ابن عباس وابن عمر وغيرهما، في الترمذي والنسائي وابن ماجه، وفي مسند ابن حنبل ٢٢٤/١، ٧٥/٢، ١٦١، ١٦٧، ٢٢٣، ١٣١-١٣٢، كما استشهد بألفاظ يسيرة من الحديث ((من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل)) بلفظ ((فبها ونعمت)) في الكتاب ١١٦/٤، والحديث في سنن الترمذي، أبواب الجمعة، باب في الوضوء يوم الجمعة ٤/٢

وفي باب إعمال اسم التفضيل في مسألة الكحل المشهورة عند النحويين، استشهد بالحديث قائلاً: ((ومثل ذلك: ما من أيام أحب إلى الله عز وجل فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة)) كما في سيبويه، المرجع السابق ٣٢/٢، وهو من أحاديث السنن كما في الترمذي، المرجع السابق ١٢٩/٢، وابن حنبل أحمد، المرجع السابق ٢٢٤/١، ٧٥/٢، ١٣١-١٣٢، ١٦١، ١٦٧، ٢٢٣، بألفاظ مختلفة.

٥٦-الجمحي- ابن سلام، المرجع السابق ٢٣/١، وابن الأنباري أبو البركات، نزهة الألباء صـ٥٨-٥٩.

٥٧-السيرافي أبو سعيد- أخبر النحويين البصريين صـ٦٤، ٦٧، وابن الأنباري أبو البركات، المرجع السابق، صـ١٣٠، والقفطي – علي بن يوسف، المرجع السابق، ٣٢٩/٣.

٥٨-ينظر سيبويه، المرجع السابق ٣٩٩/٢، ٣٦/٣، ١٩٦/٤، ٤٤٤، ٤٦٧

٥٩-السيرافي أبو سعيد، المرجع السابق صـ٦٨.

٦٠-اللغوي أبو الطيب عبد الواحد بن علي، المرجع السابق صـ٧٠، والسيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٤٠١/٢، والشلقاني= الدكتور عبد الحميد، رواية اللغة صـ١٠٤.

٦١-اللغوي أبوالطيب، المرجع السابق صـ٧٢، والسيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة ٤٠٢/٢.

٦٢-السيرافي أبو سعيد، المرجع السابق صـ٦٨.

٦٣-الزبيدي أبوبكر، المرجع السابق صـ٣٥.

٦٤-ينظر اللغوي أبو الطيب، المرجع السابق صـ٨٤، والسيوطي، المزهر ٢٣٢/١-٢٣٣، ٤٠٢/٢، ٤٠٤، والشلقاني الدكتور، رواية اللغة صـ٣١٥.

٦٥-ينظر مثلا: السيرافي أبو سعيد، المرجع السابق،صـ٦٨، وابن الأنباري أبو البركات، المرجع السابق صـ٣٣، والقفطي علي بن يوسف٣٦٢/٣، ونحوها

٦٦- أبو عمرو الشيباني هو إسحاق بن مرار، المعروف بأبي عمرو الشيباني، أو أبي عمرو الأحمر، من أهل اللغة والشعر، واسع السماع

مـن أهـل الكوفـةن مـن تـصانيفه : كتـاب الجـيم، وغريـب المـصنف وغيرهما (ت ٢٠٦، أو ٢٠٥ أو ٢١٣هـ). ينظر: اللغوي أبو الطيب، المرجـع الـسابق، صـ ١٤٥، وابـن النـديم، الفهرست صـ٦٨، وبغيـة الوعاة ٤٣٩/١-٤٤٠.

٦٧-ينظر الزبيدي أبوبكر،، المرجع السابق صـ١٩٤.

٦٨- ابن الأعرابي هو أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي، كان نحويا راوية كثير السماع والحفظ من الكوفيين، له تصانيف متعددة منها كتاب النوادر ، وكتاب معاني الشعر (ت ٢٣١هـ) ينظر القفطي علي بن يوسف، المرجع السابق ١٢٨/٣-١٣٨، واليماني عبد الباقي،المرجع السابق، ٣١١، وطبقات ابن قاضي شهبة ٤١١.

٦٩-ينظر الزبيدي أبو بكر، المرجع السابق صـ١٩٥-١٩٦.

٧٠-زهير بن ميمون الفرقبي الكوفي قارئ نحوي من علماء الكوفة (ت ١٥٥هـ) أو (١٥٦هـ) ينظر : ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء ٢٩٥/١.

٧١- هيثم بن عدي من طيء، راوية أخباري، نقل كثيرا من علوم العرب وأشعارها ولغاتها (ت ٢٠٦هـ) ينظر: القفطي علي بن يوسف، المرجع السابق ٣٦٥/٣-٣٦٩، والحموي ياقوت، معجم الأدباء ٣٠٤/١٩-٣١٠

٧٢-القفطي علي بن يوسف، المرجع السابق ١٩/٢.

٧٣-ثعلب هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني المعروف بأبي العباس ثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، له تصانيف قيمة منها

فصيح ثعلب (ت٢٩١هـ) ينظر: ابن الأنباري أبو البركات، نزهة الألباء ص ٢٢٨- ٢٣٢، والحموي ياقوت، معجم الأدباء ١٠٢/٥، والفيروزآبادي- مجد الدين يعقوب، البلغة ص ٦٥-٦٦.

٧٤-ينظر اللغوي أبو الطيب، المرجع السابق صـ١٢٠، والسيوطي جلال الدين، المزهر في اللغة ٤٠٧/٢.

٧٥-الزبيدي أبوبكر، المرجع السابق صـ١٣٢.

٧٦-ينظر السيوطي – جلال الدين أبو بكر، الاقتراح في أصول النحو صـ٨٤، وفتح الله حمزة، المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية، نشر المطبعة الأميرية بمصر ط١، سنة ١٣١٢هـ،٤٢/١-٤٣، والراوي طه، تاريخ علوم اللغة العربية،نشر مطبعة الشيد، بغداد،ط١، سنة ١٣٦٩هـ=١٩٤٩م صـ١٢٦.

٧٧-ينظر عيد محمد فرج الدكتور الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، نشر عالم الكتب القاهرة ١٩٧٢م، صت١٥٠،١٤٠، والأفغاني سعيد، في أصول النحو، نشر مطبعة جامعة دمشق، ط٣، ١٣٨٣هـ= ١٩٦٤م، صـ١٩-٢٠.

المبحث الثالث

الإجماع

أما الإجماع فقد صار أصلاً معتمدًا في تقرير المسائل النحوية والصرفية يأخذ به النحوي في إثبات الحكم والقاعدة من خلال التطبيقات العملية، وكان ذلك مأخوذا به منذ عصر الخليل بن أحمد حين تعددت المجالس العلمية بالبصرة، فصارت الآراء تتعدد وتختلف أحيانا، وخاصة عند ما كان للمدرسة الكوفية كيانُها العلميُّ المستقلُّ، وكان هناك أصول وقواعد نحوية وصرفية صارت كبديهيَّات علميَّة اتَّفقتِ المدرستان عليها فصار أهل كل مدرسة يحكي الإجماع على مثل تلك القواعد ليبني عليها أحكاما أخرى ويعلل به أو بشبهه صواب تلك الأحكام، وعندما نَمُرُّ بمواضع مختلفة في كتاب سيبويه- لأنه أقدم كتاب في النحو وصل إلينا- فإننا نرى تصريحات لإجماع العرب حينًا، ولإجماع النحويين تارةً، ولإجماع العرب والنحويين طورًا تتناثر في الكتاب سواء حُكِيَ الإجماع صراحة أم حُكِيَ بلفظ يؤدي معناه ومقصودَه، ومعلوم أن الوقوف على إجماع العرب أمر صعب وإن كان وقوعه ممكنا، ولكن الذي يعنينا أكثر هنا هو إجماع النحويين من أهل البصرة والكوفة فمَن بعدهم، ففي كتاب سيبويه إشارات من ذلك متبعثرة في صفحات الكتاب

نماذج من حكاية الإجماع في الكتاب:

١- إجماع العرب

صرَّح السيوطي بأنه حجة وإن استصعب الوقوف عليه[١] إلا أنه يمكن الإشارة إلى بعض صوره في كتاب سيبويه، فقد يصرح بلفظ إجماعهم على مسألة ما؛ فيدل على اتخاذه ذلك الإجماعَ على تلك المسألة حجة لتقريرها، فقد استدل بإجماع العرب على وجوب إدغام المتماثلين في آخر الفعل متى تحرَّك الأخير منهما، مثل رُدَّ، رُدّي، واستعدّا، واطمأنّو... الخ. قال: " والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفين من موضع واحد، وذلك نحو رددتُ، وودِدت.. فإذا تحرك الحرف الآخر فالعرب مجمعون على الإدغام" كما أجمعوا على فك الإدغام فيما وقع منه قبل نون النسوة أو ضمير الرفع المتحرك[٢].

وقد يحكي الإجماع بلفظ آخر يدل عليه أو بعبارة في معناه وذلك متناثر في الكتاب فقد استعمل عبارة " سمعنا ذلك من فصحاء العرب لا يعرفون غيره" حكاية لإجماعهم على صرف صفات رياح الجهات الست " جنوبٌ وشمالٌ وحرورٌ، وسمومٌ، وقبولٌ ودبورٌ" إذا سمِّي بواحدة منها لأنها صفات مذكرة في الأصل، ووصف بها المؤنثة تقول العرب: هذه ريح شمال، وهذه ريح جنوب، أما إذا اعتبرت أسماء للرياح فلا يجوز صرفها[٣].

وحكي إجماع العرب على تصغير " ناس" على" نويس" بقوله : "وليس من العرب أحد إلا يقول: نويس" وكذلك في التعبير بقولهم "تنبأ مسيلمة" بدلاً من "أنبأ"(٤).

ومن ذلك حكايته إجماع العرب على نصب المنادى المضاف بإنشاد العرب قول الشاعر بقوله " قلت: أفرأيت قول العرب كلهم:"

أزيدُ أخا ورقاءَ إن كنت ثائرا

فقد عرضتْ أحناءُ حقٍّ فخاصم (٥)

بنصب (أخا ورقاء) على النداء لأنه نعت للمنادى المفرد المرفوع (زيد).

وعند توضيح سيبويه كون بعض الظروف مذكرة والأخرى مؤنثة من خلال تصغيرها مثل تقرير تأنيث قدام قُدَيدِيمة، ووراء وريِّئة أثبت تذكير (أمام) بإجماع العرب قائلاً: (وأما أمام فكل العرب تذكِّره أخبرنا بذلك يونس)(٦).

٢- إجماع النحويين

قد يحكى إجماع النحويين وحدهم في مسألة ما تصريحًا أو تلميحًا، ولعدم استقرار مدرسة الكوفة النحوية في تلك الفترة يكون المقصود بالنحويين حينئذ علماء النحو في البصرة ومن تلمذ على أيديهم من أهل البصرة وغيرها؛ فمن ذلك عبارته في حكايته إجماع النحويين على معاملة أسماء الإشارة والموصولات المسمى بها

معاملة الحروف والأصوات إذا سمي بها من حيث منع الصرف وعكسه فإنه بعد ما قرر ذلك قال: (وهذا قول يونس والخليل ومن رأينا من العلماء)[٧] ثم فصل القول في ذلك بالأمثلة والتحليل.

ومن أقرب العبارات تصريحًا بحكاية الإجماع قوله: "ولا يختلف النحويون في نصب التبِّ إذا قلت: ويحٌ له وتبًّا له"[٨] وذلك أن لفظ (ويح) مبتدأ، خبره (له) ولا بد من ذكر هذا الخبر في الدعاء بلفظ (ويح) أما إذا كان الدعاء بلفظ (تب) فلك ذكر (له) خبرا معه، ولك تقديره، سواء في حال رفعه وحال نصبه بإجماع النحويين كما حكاه سيبويه هنا؛ لأن عدم الاختلاف يعنى العكس وهو الإجماع.

وفي النسبة إلى عدة وزنة ونحوهما بدون رد الفاء المعوض عنها ابتاء عند النسبة وإنما تكون النسبة إليها على عِدِيٌّ، وزِنِيٌّ، وحكى إجماع النحويين على ذلك بقوله: " وكذا قول يونس، ولا نعلم أحدا يوثق بعلمه قال خلاف ذلك"[٩] فقرر عدم جواز ردِّ الواو منهما وماشابههما عند النسبة بالإجماع كما تردُّ في التصغير فتقول وعيدة ووزينة.

٣- إجماع العرب والنحويين معًا

قد حكى سيبويه هذا النوع من الإجماع في باب النعت السببي حيث يُنْوى التنوين مع حذفه من مثل سلَّمت على طالبِ مذاكر درسِةِ على معنى سلمت على طالب مذاكرِ درسَهُ، فبعد تقريره هذه المسألة قال

حاكيا إجماع العرب والنحويين في ذلك: " وإلا خالف جميع العرب والنحويين"[١٠]

ومثل ذلك حكايته إجماعهم جميعًا في استصحاب ما بعد ضمير الفصل إعرابه الأصلي قبل دخوله في الجملة في نحو ما كان على هو المسافرَ بنصب " المسافر" خبرا لكان بعد ضمير الفصل، فبعدما قرر هذا الحكم، وأورد قول من زعم خلاف ذلك ردَّ عليهم أولاً بحكايه إجماع العرب قائلاً " وليس في الدنيا عربي يجعلها ها هنا صفة للمظهر"[١١] ثم عقب ذلك بحكاية إجماع العرب والنحويين في ذلك فقال "ويدخل عليهم: إن كان زيدً لهو الطريفَ، وإن كنّا لنحنُ الصالحين فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون) [١٢]

وهكذا تُلاقينا عبارات متنوعة عن حكاية الإجماع في الكتاب سواء عن العرب وحدهم أم عن النحويين، أم عن العرب والنحويين جميعا، بل قد يحكي إجماع عرب معيَّنين كحكايته إجماع عرب الحجاز على لغة بعيْنها، أو إجماع التميميِّين على أخرى كما فعل في حكاية الحجازيين وغيرهم في فك الإدغام عند اتصال الفعل المضعف بضمير الرفع المتحرِّك نحو ارْدُدْن، ومددت، وقرَرْنا ونحوها [١٣] بما يثبت لنا أن هذا الأصل معتمد لدى علماء النحو في دراساتهم النحوية والصرفية منذ الفترة الأولى، وإن لم يستكمل ضوابطه وأركانه إلا عند ظهور المدرستين البصرية والكوفية شأنه في ذلك شأن بقية الأصول النحوية وغيرها من مسائل العلم.

هذا، ونجد ذكرا لهذا الأصل النحوي في بعض كتب من كتبوا في النحو والصرف خلال تلك الفترة، وخاصة عند تعليلهم لبعض المسائل النحوية أو الصرفية تناقلها منهم مَن بعدهم حتى وصل إلينا منها ما وصل في بعض الكتب النحوية والصرفية.

نماذج ما جاء من حكاية الإجماع في غير الكتاب:

١- حكاية أبي عثمان المازني إجماع النحويين في تكرير لام الفعل الثلاثي ثلاث مرار عند ما يبنى على زنة (سفرجل) حيث يقولون ضَرَبَّبٌ من (ضرب) وعَلَمَّمٌ من (علم) وظرفَّفٌ من (ظرف) قال: " فإن النحويين كلهم مجمعون على تكرير اللام"(١٤)

٢- وحكي أبو بكر ابن السراج(١٥) إجماع النحويين على وجوب الإتيان بتاء التأنيث في فعل الفاعل المؤنث الحقيقي، وذلك في معرض كلامه عن منع تثنية الأفعال وجمعها أو وضع ضمير المثنى أو ضمير الجمع في الفعل إذا تقدم على فاعله(١٦).

وقرَّر وجوب فتح ياء الإضافة إذا التقت بياء ساكنة في النداء، وكذلك عدم جواز كسر ما قبلها كراهية للكسرة في الياء خوفا من التقاء الساكنين إجماعا في مثل واغُلامَياه(١٧).

وفي عطف المضاف والمضاف إليه على المنادى المفرد في نحو (يا زيدُ الطويلُ ذا الجمة) حكي ما أوجبه النحويون من نصب

المضاف " ذا الجمّة" بالإجماع مخالفين أبا عثمان المازني في ذلك فهو يجيز رفعه عطفا على المنادي المفرد المرفوع[١٨].

وهكذا حكى الإجماع في مسائل متعددة في كتابه الأصول كما في مسألة العطف على معمولي عاملين[١٩]، وحكي إجماع العرب في عدم جواز بدء الكلام بالساكن وأن همزة الوصل تسقط في درج الكلام[٢٠]

٣- وممن أكثر في الاحتجاج بالإجماع وحكايته في كتبه في هذه الفترة أبو القاسم الزجاجي وخاصة إجماع المدرستين ففي كتابه (الإيضاح في علل النحو) حكى الإجماع في المسائل الآتية: كون الكلمة اسما أو فعلا أو حرفا، وكون الإعراب أصلاً في الأسماء، وكون المصدر أصلاً للاشتقاق بسبب اتفاق المدرستين على أن الاسم سابق للفعل، وجواز تقديم المصدر على فعله مثل ضربًا ضربت الكلب، ووزن المَفْعَل بفتح الميم والعين بمعنى المصدر والمكان والزمان، وكون الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الإعراب. وكون الإعراب إنما دخل الكلام ليفرّق بين المعاني التي تعتور الأسماء وأن لذلك كان الإعراب أصلاً في الأسماء، وكون الأفعال عوامل في الأسماء، وكون مرتبة العامل قبل المعمول، وكون الحروف عوامل في الأسماء والأفعال، وكون الأفعال نكرات وكون تعريفها مُحالاً، وكون المفرد أول، وإعرابه هو الأصل الذي يقاس عليه. وكون

الإعراب حرفا في بعض المواضع مثل لأفعال الخمسة، وأن الإعراب فيها حرف وهو النون، وأن الإعراب قد يكون سلب الحركة في الجزم كما في لم يذهبْ ولم يركبْ... الخ.

هذه المسائل من الأصول العامة في النحو والصرف حكي الزجاجي إجماع النحويين البصريين والكوفيين جميعا على كل منها من خلال دراساته في كتابه الإيضاح بما يوضّح مدى اهتمامهم واعتمادهم على دليل الإجماع فيما قرروه من الأصول وبيَّنوه من المسائل[٢١]

وفي كتابه اللامات ما يربو على سبعة عشر موضعا احتج فيها بالإجماع على تقرير بعض المسائل فيها مع صغر حجم الكتاب المذكور ففي دراسته لأوجه اللام الأصلية رد بإجماع العرب على أن منع إلغاء العامل المتقدِّم كإلغاء (ظن) من قولنا: (ظننت محمدٌ نائمٌ) على ما ادعاه الفراء من إلغاء (إنَّ) في (إلاّ) والرفع بـ(لا) في قولنا: (قام الطلاب إلا خالد) علي أنه بمعنى قام الطلاب (لا خالد). كما ردَّ بإجماع العرب والنحويين على إجازة قولنا: ما خرج الطلاب إلا محمود، وقوله تعالى: (ما فعلوه إلا قليل منهم) (النساء: ٦٦) بالرفع فالرفع يرد على فساد ما ذهب إليه الفراء من إلغاء إن في (إلاّ) إن كانت مركبة من حرفين كما زعم والرفع بها[٢٢]

وحكي إجماع النحويين على أن الألف واللام في أوائل الموصولات الخاصة نحو الذي وأخواتها للتعريف، وأنها لازمة لها[٢٣] ومن قال بأن تعريف الموصول بصلته فأل عنده زائدة.

وحكي إجماع البصريين والكوفيين على تضمين لام كي معنى (كي) مع اختلافهم في النصب بها نفسها عند الكوفيين، والنصب بأن مضمرة بعدها عند البصريين[٢٤].

وهكذا تلقانا احتجاجات الزجاجي بدليل الإجماع في الكتاب المذكور سواء لتقرير بعض مسائل الكتاب، أو لردّ مذهب غير مرضي عنه عنده أو نحو ذلك[٢٥].

٤- وكان لأبي علي الفارسي[٢٦] عناية باعتماد أصل الإجماع من الأدلة التي يحتج بها في تقرير بعض المسائل النحوية والصرفية؛ إذ نقل لنا بعض كتبه نماذج من ذلك في أكثر من موضع، فقد حكى إجماع النحويين في ذكر الزيادة بلفظها في الميزان كما هي في الموزون وجعل ذلك دليلا بنى عليه تكرار اللام من الثلاثي في وزن الرباعي فيكون جعفر على زنة فعلل وفرزدق على فعلّل وهكذا. كما احتج بهذا الدليل بإجماعهم على أنه إذا رُخِّم (شية) على لغة من قال : باحارُ، رُدَّ الفاءُ؛ فبنى على ذلك كون الواو من (أخوك) ونحوه حرفَ إعراب كما كان في (فوك) و(ذومال) لئلا يبقى الاسم المتمكن على حرف واحد إذا حذف الحرف الثاني المعتل منهما لكون ذلك ممنوعا[٢٧]

وحكى إجماعهم على قلب الهمزة من (شاء) واوا عند النسبة فيكون (شاويٌّ) دون (شائي) بل إنّ أبا علي رد قياس تحريك الدال والميم من لفظي (يد ودم) في المفرد على تحريكهما في المثنى

وادعى أنهما على زنة (فعل) بفتح العين، وأثبت ذلك بدليل الإجماع حيث قال: " وتحريكه العين من (يد) بالفتح في التثنية لا يدل على أن يدًا فعل، لأن الجميع قد اتفقوا على أن يدا فَعَلٌ...[٢٨].

وهكذا نجد نماذج من حكايات الإجماع على أنه دليل معتمد لدى هؤلاء وغيرهم ممن كتبوا في علم النحو خلال هذه الفترة بين القرن الثاني والرابع الهجريين.

وظل الأمر هكذا حتى جاء أبو الفتح ابن جني في أواخر القرن الرابع الهجري فتناول ذكر هذا الأصل تناولا واضحًا لم يسبقه إليه أحد- فيما أعلم – وذلك في كتابه الخصائص حيث خصص بابا مستقلا لدراسته[٢٩] لمس فيه شيئا من تعريفه وبيّن حُجِّيَّتَه والفرق بينه وبين الإجماع في الشريعة الإسلامية حيث أوضح أن الإجماع في العربية هو ما يتم بين علماء النحو والصرف في البصرة والكوفة في تلك الفترة، وكذلك ما يتمُّ في المدارس النحوية المعروفة بعد ذلك، كما يعدّ إجماع العرب أصحاب اللغة أنفسهم إجماعا سكوتيا، وأشار في الباب نفسه إلى إمكان الخروج على إجماع أهل العربية، ثم طبق ذلك على نفسه وساق مسألة الجر بالجِوار من قولهم "هذا حجرُ ضبٍّ خَرِبٍ" ليحقّق به ذلك، وناقش هذا المثال بطريقة أثبت بها جواز الجر على حذف المضاف منه، ومع اتجاهه هذا في تجويز الخروج على إجماع النحويين إلا أنه دعا في أكثر من موضع في الخصائص إلى أهمية احترام إجماع

المتقدمين من علماء العربية، وعدم التجرُّؤ على خرقه إلا عند الحاجة الماسة، كما أشار إلى ذلك في باب الإجماع، والباب الذي قبله، وردّ على من يسوغ الخروج المطلق بما أورد من كلام العلماء في ذلك[٣٠]، وقد ردّ بعض المتأخرين على ابن جني في إجازته الخروج على إجماع أهل العربية فقرّروا أن إجماع النحويين حجة شرعية لا يجوز الخروج عليه[٣١].

هذا، ونرى اعتناء ابن جني بالاحتجاج بالإجماع في مسائل متعددة مما درس في بعض كتبه.

ففي الخصائص نماذج من ذلك، منها احتجاجه بالإجماع في تقرير أن الكاف في نحو أكرمتك، ورأيتك ضمير متصل مع عدم اتصاله بالفعل العامل فيه حيث فرّق بينهما ضمير الفاعل، وكذلك حكاية الإجماع في أن الضمير أبعد شيء عن الفعل فلا يعمل الضمير في غيره كما أنه في نحو سلّمت عليه منفصل عن الفعل متصل بالحرف العامل فيه[٣٢].

واحتج بإجماعهم على أن حذف الواو من مضارع وعد ووزن في يعد ويزن إنما كان لوقوعها بين كسرة العين وياء المضارعة على رأي أن الحركة تحدث قبل الحرف المحرّك بها في اللغة العربية؛ إذ لو كانت الحركة بعد الحرف لكانت الواو في (يوعد) بين فتحة وعين، وفي (يوزن) بين فتحة وزاي[٣٣] وهكذا ترد استدلالاته بالإجماع في مسائل العربية نحوا وصرفا ولغة في معظم كتبه.

وبهذا نستطيع أن نتبيَّن أن أول من كتب في الإجماع وجعله أصلاً علميا من أصول النحو، وأفرد له بابًا مستقلاً - فيما أعلم- هو أبو الفتح عثمان بن جني في كتابه الخصائص وإن كان علماء النحو قبله - كما أسلفت- يذكرون الإجماع في تضاعيف كتبهم، ويستدلون به في تقرير بعض المسائل النحوية والصرفية، ولكنني لم أعثر على من أصَّله تأصيلاً واضحًا، وفصل القول في مراميه، وأفرد له بابًا كما فعل ابن جني فيما بعد.

▪ هوامش المبحث الثالث من الفصل الثاني

١ـ فجال؛ الدكتور محمود فجال، المرجع السابق ص ١٦٤.

٢ـ سيبويه، المرجع السابق ٣/٥٣٤، ٥٣٠.

٣ـ سيبويه، المرجع نفسه ٣/ ٢٣٧ـ٢٣٨.

٤ـ سيبويه، المرجع نفسه ٣/ ٤٥٧، ٤٦٠.

٥ـ سيبويه، المرجع نفسه ٢/ ١٨٣، وينظر أيضًا ابن يعيش، المرجع السابق ٤/٢، وابن منظور، جمال الدين، المرجع السابق مادة (حنا) ١٠٣٣/٢.

٦ـ سيبويه، المرجع نفسه ٣/ ٢٦٧.

٧ـ سيبويه، المرجع نفسه ٣/٢٨٠ـ٢٨١.

٨ـ سيبويه، المرجع نفسه ١/ ٣٣٤.

٩ـ سيبويه، المرجع نفسه ٣/ ٣٦٩.

١٠ـ سيبويه، المرجع نفسه ١٩/٢.

١١ـ سيبويه، المرجع نفسه ٢/ ٣٩٠، وانظر ما يشبه تلك العبارة في ٣/ ٥٤٩.

١٢ـ سيبويه، المرجع نفسه ٢/ ٣٩٠ـ ٣٩١.

١٣ـ سيبويه، المرجع نفسه ٣/ ٥٣٤.

١٤- ابن جني أبو الفتح عثمان المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، نشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيي وأولاده ط١، ١٣٧٣هـ= ١٩٥٤م، ١/ ١٧٥.

١٥- ابن السراج هو أبو بكر محمد بن السري السراج، أخذ عن المبرد، وكان عالما بالنحو وعلله، أديبا شاعرا، من تصانيفه: الأصول في النحو، والموجز في النحو (ت ٣١٦هـ). ينظر الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن المرجع السابق صـ١١٢-١١٤، واليماني، عبد الباقي، المرجع السابق، صـ٣١٣.

١٦- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، نشر مؤسسة الرسالة بيروت ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ١/١٧٣.

١٧- ابن السراج أبوبكر، المرجع نفسه ١/٣٥٦.

١٨- ابن السراج أبوبكر، المرجع نفسه ١/ ٣٧٢.

١٩- ابن السراج أبوبكر، المرجع نفسه ٢/ ٦٩.

٢٠- ابن السراج أبوبكر، المرجع نفسه ٢/ ٣٦٧.

٢١- ينظر مواطن حكاية الإجماع على كل مسألة من تلك المسائل التي تربو على عشر على ترتيب وروده في هذه السطور في: الزجاجي، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور مازن المبارك، نشر دار النفائس بيروت ط٤،

١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م صـ ٧٨،٧٧،٧٢،٦٢،٦١،٥٦،٥٨،٤١،٥١، ٨٣، ١٣٢،١٣١،١٢٠،١١٩.

٢٢- أبو القاسم الزجاجي : كتاب اللامات، تحقيق مازن المبارك، نشر دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق ط٢، سنة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م صـ٣٩.

٢٣- أبو القاسم الزجاجي المرجع نفسه صـ ٤٨.

٢٤- أبو القاسم الزجاجي المرجع نفسه صـ ٦٦.

٢٥- ينظر احتجاجاته بالإجماع متناثرة في صفحات الكتاب مثل ص ٧٠، ٧٣، ٩٣،٩٥، ١٠٣، ١١٠، ١٢٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٣، ١٥٧، ١٥٨.

٢٦- الفارسي أبو علي هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي نحوي بارع (ت ٣٧٧هـ) من تصانيفه الكثيرة : الإيضاح العضدي في النحو، والتكملة في الصرف، والمسائل العسكريات وغيرها. ينظر القفطي، علي بن يوسف، المرجع السابق ٣٠٨/١-٣١٠، والفيروز آبادي، البلغة صـ ٨٠-٨١.

٢٧- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، المسائل المشكلة صـ ٥٢٩، ٥٤١ بالترتيب.

٢٨- أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد: المسائل العضديات، تحقيق الدكتور علي جابر المنصورى، نشر عالم الكتب بيروت، ومكتبة النهضة العربية صـ١٢٩، ٢١٨ على الترتيب.

٢٩- ابن جني أبو الفتح عثمان الخصائص، ١٩/١ حيث عنون له بقول: " باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة".

٣٠- ابن جني، أبو الفتح، المرجع السابق١٨٨/١-١٨٩، ١٩٠.

٣١- منهم الإمام الشاطبي.

٣٢- ابن جنى أبو الفتح المرجع السابق١٠١/١/١٠٣.

٣٣- ابن جنى أبو الفتح المرجع نفسه ٢/ ٣٢٥.

المبحث الرابع

الاستصحاب

حظي استصحاب الأصل أيضًا بالاستدلال به خلال هذه الفترة[1] في المسائل النحوية والصرفية لدراسة ظواهر الألفاظ والتراكيب، ولتقرير الأساليب الاستعمالية المستنبطة من كلام العرب فقلَّ أن نجد كتابا في النحو والصرف يدرس مسائلهما دراسة متأنية ويشرح قواعدهما إلا اعتمد فيه صاحبه الاستدلال بالاستصحاب، وذلك أنه أصل طبعي في بيان أسس الكلام وقواعده وإن كان العلماء في تلك الفترة لم يسمُّوهُ بالاسم الذي عُرِّفَ به بعد، ولكن القراءة اليسيرة لكتبهم تمكِّننا مِنْ تَفَهُّم أنّ مقصودهم في بعض المسائل النحوية والصرفية التي يعبّرون فيها بألفاظ متعددة، من نحو: البقاء على أصل الكلمة، أو أصل الأسلوب، أو إجراء الأمور على أوضاعها الأوَل، أو أن الأصل كذا، أو ما أشبه ذلك إنما يعنون به الاستصحاب حسب ما اصطُلِح عليه فيما بعد، ومن يتصفحْ ما كتب في النحو والصرف خلال فترة ما بين القرن الثاني والرابع الهجريين يجدِ الاستدلالَ بالاستصحاب واضحًا وكثيرًا دون التصريح بهذا الاسم المصطلح عليه، فكتاب سيبويه الذي يُعَدُّ أقدمَ ما وَصَل

إلينا من كتب النحو والصرف مليء باستدلالات سيبويه بالاستصحاب، سواء مما حكاه عن أحد أساتذته، أو مما استنبطه هو نفسُه من خلال دراساته لظواهر اللغة العربية وأساليبها، وسواء في المسائل النحوية أم الصرفية، مما يصعب حصر مسائلها وإحْصاؤها، ففي الكتاب نجد سيبويه افتتحه ببابٍ قسَمَ فيه الكلِمَ، ثُمَّ أرْدَفهُ بباب قرَّر فيه بعض أصول عامة مهمة[٢]، وذلك بعد ذكر أوجه الإعراب في الأسماء والأفعال كتأصيل الاسم على أخويه، وتأصيل التنكير، والتذكير، والإفراد ونحوها في الاسم، وتأصيل الابتداء في الجملة... وما إلى ذلك إضافة إلى أصول أصَّلها وقواعد قعَّدها، وطبَّق كلاً منها على ما نجدُها متناثرةً في تضاعيف كتابه، ومن الإسراف تتبُّع جميع المسائل التي استدل فيها بالاستصحاب في مثل هذا البحث، وذلك لكثرتها وتشعُّبها ومع ذلك فإني أرى أن أسوق نماذج من الكتاب توضيحا لما ذكرنا

أولا : نماذج ذلك في بعض المسائل النحوية

أ - ما جاء في بعض صفحات الكتاب من تقرير بعض الأصول مع تطبيقها على بعض ظواهر اللغة

اعتاد سيبويه من خلال دراساته تقريرَ الأصول ثم تطبيق تلك الأصول من خلال الأمثلة والأساليب التي يوردها نقلا أو قياسا فهو كما قرر أصول الكلمات وحصرها في الاسم والفعل والحرف في

الباب الأول من الكتاب انطلق بعد ذلك في تناول هذه الأنواع الثلاثة بالدراسة والتحليل من نواح متعددة

فبعدما افتتح الباب الثاني من الكتاب بدراسة علامات الإعراب والبناء وأفاض في توضيحها والتمثيل لها كرّ يُقرِّر بعض الأصول العامة التي تبنى عليها الأحكام في الأسماء والأفعال فقال :-

"واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء..."[٣] فقرَّر في تلك الصفحات بعض الأصول منها :-

- أن الاسم أصل للفعل لأن الاسم أخف وأشد تمكنا، وقد يفهم من ذلك كون المصدر أصل المشتقات عند الجمهور.
- أن الاسم إذا شابه الفعل في الصيغة والوزن فقد خرج عن أصله ولحق به حكم الفعل فلم يصرف.
- أن الاسم أصل للصفة كذلك.
- أن النكرة أصل للمعرفة وهي أشد تمكنا
- أن المفرد أصل للمثنى والجمع وأخف منهما
- أن التذكير أصل للتأنيث فهو أشد تصرفا وتمكنا
- أن التنوين علامة للاسم المتمكن وتركه علامة للخروج عن الأصل في الاسم
- أن الأصل في كل ما لا ينصرف من الأسماء مشابهته للفعل
- وختم الباب بتقرير أن الأصل في الجزم الحذف، ولذلك إذا استحق اللفظ الساكن الأخير في حالة الرفع الجزم حذف ذلك الساكن كما في يرمى لم يرم وما أشبهه[٤]

- وفي باب عمل أدوات الشرط قررّ أن الأصل في حروف الجزاء أن تعمل في الأفعال فلا تدخل على الأسماء[٥]

- ونقل عن الخليل أن الأصل في جميع أدوات الشرط تضمنها معنى "إنْ" فإنها أم الباب، ولذلك تقدّر في كل موطن فيه معنى الشرط كقولك : أين بيتُك أزرْك، أي إن أعلم مكان بيتك أزرك[٦] ونكاد لا نمرّ بباب من أبواب الكتاب إلا صادفنا فيه تأصيل أصل عام أو تقعيد قاعدة أصلية[٧] مما ساعد من كتبوا في النحو والصرف بعده على توسيع دائرة هذا العلم وتحليل مراميه.

ب- ما جاء في الكتاب من تطبيق أصل الاستصحاب على قواعد أصلية مقررة في بعض المفردات والأساليب النحوية

فمن ذلك في ظواهر المفردات أنه قرر في مفتتح "باب ما ينصرف وما لا ينصرف" قاعدة أصلية في منع بعض الأسماء عن الصرف وهي: أن أي صفة على وزن (أفعل) لا ينصرف في النكرة والمعرفة لمشابهته الفعل المضارع للمتكلم وحده نحو أحمر أخضر وأفضل، فلا يقبل الكسرة ولا التنوين.

ثم طبق دليل الاستصحاب على المصغَّر من هذه الأسماء بقاعدة منع الصرف الذي صار أصلاً جديدا فيها فقال : "فإذا حقّرت قلت : أُخَيْضِر، وأحيْمِرُ، وأسَيْوِدُ، فهو على حالة قبل أن تحقره من قبل أن الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البناء ثابتة"[٨] استصحابا للحال، وهذا ما فسره به ابن الأنباري في تعريف الاستصحاب بأنه هو

إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل[٩].

هذا نموذج واحد من نماذج تقعيده القاعدة وتطبيق أصل الاستصحاب عليها في هذا الباب وحده فضلاً عما توجد في تضاعيف الكتاب من أمثلة كثيرة، وقد رأينا كيف إن سيبويه أودع كتابه عبارات استطاع ابن الأنباري وغيره من بعده أن يستنبطوا منها تعريف الاستصحاب المصطلح عليه.

ومن نماذج استصحاب أصل الإعراب ما قام به عند دراسة أوجه الإعراب في بعض أبواب الاشتغال حيث قرَّر أن الأصل في العامل ألا يختلف عمله مظهرا ومضمرا، رفعا، وجرّا، ونصبا قال : " وإذا أعملت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر والنصب والرفع، تقول : وبلدٍ، تريد: وربَّ بلدٍ، وتقول : زيدًا، تريد: عليك زيدًا، وتقول: الهلالُ، تريد: هذا الهلالُ، فكلّه يعمل عمله مظهرا"[١٠] وقد طبق هذا الأصل استصحابا على مسائل الاشتغال فكانت الأوجه الراجحة فيه ما استصحب الأصل المذكور في الإعراب ولذلك حكم بالقُبْح على الرفع لما بعد (حيث) و(إذا) من الأسماء وخاصة إذا وقع بعدهما فعل، وذلك لأن هذين الظرفين مما يختص بالدخول على الأفعال لما فيهما من معنى الشرط؛ لذا يترجح نصب (الطالب) من قولك: إذا الطالب تدرِّسُهُ فشجِّعْهُ، و(الأستاذ) في نحو: حيث الأستاذ تقابلهُ فأكرمْه، لأن اللفظين يقعان مفعولين

لفعل مقدر قبلهما يفسرهما المذكوران بعد إذا وحيث، ولا شك أن عملهما النصب استصحابا لعملهما مظهرين أي إذا تدرس الطالب فشجعه وحيث تقابل الأستاذ فأكرمه، وإن كان الرفع فيهما جائزا على المرجوح.

وهذه قاعدة أصلية وأصل عام في كل أداة خاصة بالدخول على شيء معين من اسم أو فعل، فقد استقر عند النحويين أن ما اختص بشيء من الأدوات يجب أن يعمل فيه عملا خاصا، فذلك شأن حروف الجر في الأسماء، وحروف الجزم مثل لا الناهية ولم ولما، ولام الأمر في الفعل المضارع، ولذلك نجد سيبويه يردّد في صفحات الكتاب ضرورة استصحاب هذا الأصل في إعمال العوامل ظاهرة ومقدرة، كما قرَّر وجوب النصب أو ترجيحه في باب الاشتغال وما يتعلق به الأسماء الواقعة بعد أدوات تختص بالدخول على الأفعال مثل قد وسوف ولما، ولم في ضرورة الشعر، وكذلك أدوات التحضيض والاستفهام والشرط في الاختيار والضرورة(١١)

وقد يجوز استصحاب أحد الأصلين في الإعراب وذلك ما تقرر في باب إلغاء العامل في باب ظن وأخواتها ونحو ذلك فإذا قلت: الطالب مجتهد ثم أدخلت عليه ظنّ كنت تقول: ظننت الطالبَ مجتهدا فوجب الإعمال هنا لتقدم العامل لئلا يُهيَّأ العامل للعمل ثم نقطعه عن العمل بدون علة مقبولة، وإذا وسطتَّ العامل فقلت: الطالبُ ظننتُ مجتهدًا، فلك حينئذ إعمال الفعل فيهما نصبا استصحابا للحال، ولك إلغاء

الفعل عن العمل واستصحاب أصل الرفع على الابتداء في الاسم المتقدم وعلى الخبر في المتأخر[١٢].

هذا وقد عقد سيبويه في الكتاب أبوابا متعددة يعدّ كلّ باب منها مظهرا واضحًا لدليل الاستصحاب

فبعدما عقد بابا قرَّر فيه أن حروف النصب للفعل المضارع وحروف الجزم له من العوامل الخاصة للدخول على الفعل، وأنه لا يجوز الفصل بينها وبين الفعل الذي تعمل فيه بحال لشدة اتصالها بمعمولها أردف ذلك بباب أورد فيه أدوات أخر خاصة بالدخول على الأفعال أيضًا مثل قد، والسين، وسوف، وربّما، وحروف التحضيض ونحوه من الأدوات الخاصة بالدخول على الفعل وكان حقها أن تعمل فيه لاختصاصها به على القاعدة الأصلية العامة عندهم، إلا أن سيبويه قرر وجوب استصحاب الحال الأصلي في الفعل الواقع بعدها وعدم إعمالها فيه بقوله: "هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل، ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها"[١٣]

ثم عقب ذلك بباب آخر ذكر فيه بعض أدوات كانت بعضها تعمل في حال ولكن عرض لها ما تزيل عنها علة إعمالها فجاز إهمالها وذلك مثل (لكنْ) المخففة النون، وإنما، وأنّما، وكأنما ونحوها فقرر فيه استصحاب الإعراب الأصلي للاسم الواقع بعدهن بالرفع على الابتداء في نحو إنما العلم نورٌ، قال بعد ذكر هذه الأدوات :"فتركت

الأسماء بعدها على حالها كأنه لم يذكر قبلها شيء، فلم يجاوز ذا بها إذ كانت لا تغيّر ما دخلت عليه[١٤].

وفي أبواب (إنَّ وأخواتها) عقد أبوابا تكون فيها (إن) مستصحبة أصل كسر همزتها في بعض الأساليب، مثل وقوعها في أول جملة حكاية عن القول نحو قال الطالب: إن الامتحان صعب، وعند وقوعها بعد حتى الابتدائية نحو خرج الأستاذ حتى إن الطلاب قد خرجوا، وبعد (إلاّ) على معنى الابتداء في مثل ما دخل علينا الأستاذ إلا إنّه يشوش، ومنه قوله تعالى: (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام) (الفرقان:٢٠) وفي الجملة التي تقع بعدها لام المزحلقة فإنها تجعلها في حكم المبتدأ به نحو أشهد إن الطالب لمجتهد كقوله تعالى: (والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) (المنافقون: ١) فهو في هذه الأبواب أوضح أن "إن" فيها في حكم المبتدأ بها وإن سبقها عامل بتوقع أن يعمل فيها فتفتح همزتها[١٥].
وصرح في باب ضمير الفصل أن دخوله لا يغير من حال أصل الإعراب في الجملة رفعا ونصبا بل يجب استصحابه تقول: هذا عليٌّ هو القادمُ علمت خالدا هو النائمَ، ظل محمود هو خيرا منك[١٦] وهكذا.

هذه النماذج من كتاب سيبويه في المسائل النحوية فقط أطلت فيها قليلا لتقرير أصل الاستصحاب ولإبراز مدى اعتماده عند سيبويه في كتابه الذي يعدّ أول كتاب وصل إلينا من كتب النحو المعتمدة.

ثانيًا : نماذجه في بعض المسائل الصرفية

أكتفي بنماذج يسيرة منه عن بعض المسائل الصرفية من خلال ما يأتي :

افتتح سيبويه أبواب النسبة بقاعدة أصلية عامة للباب مفادها أن الأصل في النسبة إحداث التغيير في المنسوب إليه، وذلك قوله : "واعلم أن يائي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق يائي الإضافة"(١٧)

وعلل هذا التأصيل عند العرب وأيده بما نقل عن شيخه قائلاً : " قال الخليل: كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تامّا لم تحدث العرب فيه شيئا فهو على القياس"(١٨) يعني فهو على الأصل، وعلى هذا قسم صاحب الكتاب دراسة المسألة على أبواب، وتكفي جولة يسيرة لنقف على نماذج مما استصحب فيه الصورة الأصلية لبعض الكلمات ومن أمثلة ذلك :

أ- استصحاب بنية الكلمة مع حركاتها الأصلية بدون تغيير إلا في كسر ما قبل يائي الإضافة للمناسبة بينهما -مع أن الباب مبني على التغيير- كما في سمُرة تقول سمُريّ بضم الميم فيهما، وعُلَبطٌ عُلَبطيٌّ، وجَنَدِلٌ جَنَدِلِيٌّ لعدم تتابع الكسر في هذه الكلمات(١٩).

- عَدُوٌّ عَدُوِّيٌّ، مَغْزُوٌّ مَغْزُوِّيٌّ، لعدم اجتماع الياءات فيها.

- نَحْوٌ ونَحْويٌّ،عَدْوٌ عَدْويٌّ، وغَزْوٌ غَزْويٌ، دَلْوٌ دلويٌّ، رَمْيٌ رَمْيِيٌّ، وَظَبْيٌ ظَبْيِيٌّ ؛ لأن الواو والياء فيها صحيحتان؛ فيجب الاستصحاب، أما في المؤنث بالتاء مثل ظبية ورمية ودمية وفتية ونحوها فيجوز فيها استصحاب أصل بنية الكلمة ؛ فتقول: ظَبْيِيٌّ ورَمْيِيٌّ ودُمْيِيٌّ وفِتْيِيٌّ، ويجوز العدول عن الأصل لأجل التاء ؛ فتقول: ظَبَويٌّ ورُمَويٌّ ودُمَوِيٌّو وفَتَويٌّ[٢٠].

- كذلك يجوز استصحاب ذوات الحرفين التي لم تردَّ محذوفاتها في التثنية وفي الجمع بالتاء نحو يد، ودم، ونحوهما؛ فتقول: يَدِيٌّ ودَمِيٌّ استصحابا، أو يَدَويٌّ ودَمَويٌّ[٢١] عدولا بهما عن الأصل.

ب – من المواضع التي أثبت فيها سيبويه استصحاب بنية الكلمة عند التثنية الاسم الممدود الذي كانت همزته للإلحاق، أو مبدلة عن أصل الكلمة نحو علباء علباءان، وكساء وكساءان، استصحابا لأصل الهمزة في المفرد مع جواز العدول عن الأصل؛ فتقول: علباوان وكساوان، وإن كان الاستصحاب فيما انقلبت فيه الهمزة عن أصل واو أو ياء أكثر منه فيما كانت فيه الهمزة للإلحاق[٢٢]

جـ - من مواطن استصحاب حركة ما بعد ياء التصغير الاسم المركب المزجي والعددي نحو حَضْرَمَوْتُ حُضَيْرَمَوْتُ، وبَعْلَبَكّ بُعَيْلَبَكّ، وخمسة عشر خُمَيْسة عشر، وتسعة عشر تسيعة عشر، وهكذا ما شابهها[٢٣] حيث استصحبت فتحة ما بعد ياء التصغير مع أن القاعدة تقضي بكسرها لولا التركيب

وكذلك لو تصفحنا بعضا من الكتب النحويَّة والصرفية في ذلك العصر لمن جاءوا بعد سيبويه لوجدنا أنه يكاد لا يخلو كتاب في النحو من الاستدلال بالاستصحاب، إذ صار الاستدلال به طبيعيا للنحوي ليستعين به في تقرير المسائل وتوجيه الأصول واستنباط القواعد.

▪ هوامش المبحث الرابع من الفصل الثاني

١- أعني بها ما بين القرنين الثاني والثالث الهجريين

٢-ينظر سيبويه، المرجع السابق ١٣/١.

٣-سيبويه، المرجع نفسه ٢٠/٢.

٤-سيبويه، المرجع نفسه ٢٠/١-٢٣، وأعاد ذكر تأصيل هذه الأصول في : ٢٤١/٣-٢٤٢.

٥-سيبويه، المرجع نفسه ٩١/٣.

٦-سيبويه، المرجع نفسه ٩٤/٣.

٧-ينظر مثلا - دون حصر: سيبويه، المرجع نفسه، باب ما ينصرف ومالا ينصرف٢٩٣/٣-٣٠٨. ويكفي هذا الباب ومتعلقاته نموذجا للتعرُّف على طرق تأصيل الأصول وتقعيد القواعد من خلال ظواهر المفردات اللغوية فقط،فضلاً عن التراكيب والأساليب العربية المتشعبة.

٨-سيبويه، المرجع نفسه ١٩٣/٣.

٩-سبق نقله في تعريف الاستصحاب في الفصل الأول المبحث الرابع

١٠- سيبويه، المرجع السابق ١/ ١٠٦ وما بعدها.

١١- سيبويه، المرجع نفسه ٩٨/١-١٠٨، ١٣٧، ١٤٤، ٢٦٣، ١١٠/٣-١١٥

١٢- ينظر تفصيل ذلك في سيبويه، المرجع نفسه ١١٩/١ وما بعدها.

١٣- سيبويه، المرجع نفسه ١١٤/٣.

١٤- سيبويه، المرجع نفسه ١١٦/٣.

١٥- سيبويه، المرجع نفسه١٤٢/٣-١٥١.

١٦- سيبويه، المرجع نفسه٣٩٠/٢.

١٧- سيبويه، المرجع نفسه ٣٣٥/٣.

١٨- سيبويه، المرجع نفسه والصفحة نفسها.

١٩- سيبويه، المرجع نفسه ٣٤٣/٣.

٢٠- سيبويه، المرجع نفسه٣٤٥/٣، ٣٤٦، ٣٤٧.

٢١- سيبويه، المرجع نفسه ٣٥٨/٣.

٢٢- سيبويه، المرجع نفسه ٣٩١/٣-٣٩٢.